المعهد العالمي للفكر الإسلامي
و
المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية
١٤٠١هـ - ١٩٨١م
المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة إسلاميّة المعرفة (١٤)

الإسلام والتحدي الاقتصادي

تأليف

د. محمد عمر شابرا

ترجمة
د. محمد زهير السمهوري

مراجعة
د. محمد أنس الزرقاء

تقديم
د. محمد سعيد النابلسي

عمان: شوال ١٤١٦هـ (شباط ١٩٩٦م)

Bibliotheca Alexandrina
0090760

د. محمد عمر شابرا

- ولد سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، وحصل من جامعة كراتشي على البكالوزيوس في التجارة سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ثم الماجستير سنة ١٩٥٦م، وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ومنح عددًا من الأوسمة وجوائز التفوق الدراسي خلال حياته الدراسية.

- ويعمل الدكتور شابرا (الذي يحمل الجنسية السعودية الآن) منذ سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م وحتى الآن مستشارًا اقتصاديًا لمؤسسة النقد العربي السعودي وتمكن خلال هذه الفترة المديدة من اكتساب خبرة فعالة وعميقة في التحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية في مختلف مراحل النمو الاقتصادي.

- عمل كذلك لمدة ثلاث سنوات أستاذًا مساعدًا ثم أستاذًا مشاركًا للاقتصاد في جامعة وسكنسون وجامعة كنتاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك بالبحث والمناقشة العلمية في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية والمؤسسات الاقتصادية المهمة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط والجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج.

- وللدكتور شابرا عدة مؤلفات منشورة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أبرزها وأشهرها كتابه: نحو نظام نقدي عادل الذي، نشرته بالإنجليزية المؤسسة الإسلامية في بريطانيا عام ١٩٨٥م، ثم نشر ترجمته العربية المعهد العالمي للفكر الإسلامي في أمريكا.

- وقد فاز المؤلف عام ١٩٩٠م بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في مجال الاقتصاد الإسلامي وجائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

الإسلام والتحدي الاقتصادي

د. محمد عمر شابرا

ترجمة
د. محمد زهير السمهوري

مراجعة
د. محمد أنس الزرقاء

تقديم
د. محمد سعيد النابلسي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/٣/٣٢٤)

رقم التصنيف : ٢٦٩٫٢
المؤلف ومن هو في حكمه : محمد عمر شابرا، ترجمة محمد زهير السمهوري
عنوان المصنف : الإسلام والتحدي الاقتصادي
رؤوس الموضوعات : ١- الديانات
٢- الإسلام والاقتصاد
رقم الإيداع : (١٩٩٦/٣/٣٢٤)
الملاحظات : عمان : المعهد العالمي للفكر الإسلامي

* تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

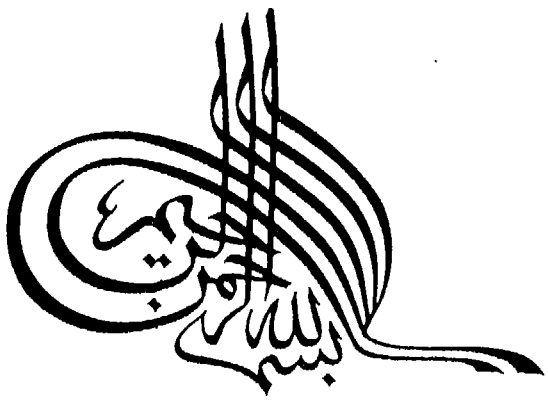

إلى

والديَّ

﴿رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

(الإسراء: ٢٤)

سلسلة إسلامية المعرفة (١٤)

الإسلام والتحدي الاقتصادي

الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O.Box. 669)
Herndom, VA 22070-4705 U.S.A

مكتب المعهد في الأردن: ص.ب ٩٤٨٩ عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف ٦٣٩٩٩٢-٦-٩٦٢ فاكس ٦١١٤٢٠-٦-٩٦٢

المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

ص.ب (١٣١٩٠) تلكس :٢٣٦٨٢/١ معهد جو
عمان - الأردن
هاتف: ٦٨٢٤٧١-٩٦٢٦ تلفاكس : ٦٨٢٥٨٦-٦-٩٦٢

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الدكتور/ محمد سعيد النابلسي
محافظ البنك المركزي الأردني
ورئيس مجلس أمناء المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

الكتاب الذي يضعه الزميل الدكتور محمد عمر شابرا بين يدي القارئ، بعنوان «الإسلام والتحدي الإقتصادي»، هو إبداع علمي معاصر، وجهد متميز، بمنهجية رصينة، وباستنتاجات منطقية، هدفه التأكيد على شمولية الدين الإسلامي الحنيف لكل أبعاد الحياة الإنسانية ومناحيها، على صعيد الفرد والمجتمع، سواء أكانت إقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية. فهو انطلاقة علمية بارعة وفكرية منظمة للخروج من أزمة الإقتصاد المعاصر، قطرية كانت أم دولية، إلى نظام إقتصادي يتفرع عن نظام إسلامي متكامل، تؤلف فيه الشريعة الإسلامية وأخلاقيات السلوك الإسلامي القومي الإطار العام لآلية السوق.

النظام الإقتصادي الإسلامي، كما تعمّق الزميل الباحث في دراسته، هو ليس تعديلاً في النظام الإقتصادي الرأسمالي، ولا بديلاً عن فشل النظام الإشتراكي، أو عن رأسمالية الدولة، أو دولة الرفاهية، إنما هو نظام أصيل ينطلق من شريعة سماوية تؤلف دستوراً للحياة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها. لقد أعاد الإقتصاد المعاصر، بل الفكر المعاصر، اكتشاف سمات النظام الإقتصادي الإسلامي، ومزاياه وإيجابياته، وقدراته على الحركة، والتصدي للأزمات والمشكلات الإقتصادية بكفاءة عالية. فالنظام الإقتصادي الإسلامي، كما توصّل إليه الزميل المؤلف، يحاكي متطلبات العصر ويستجيب لها بمرونة. وهو كذلك بعيد عن استغلال الإنسان لأخية الإنسان، لأنه يتيح اتخاذ القرارات الإقتصادية في إطارها الإجتماعي والأخلاقي.

لقد انتهج الباحث، في القسم الأول من الكتاب، طريقته الخاصة في تحليل وتقييم النظم الإقتصادية الأساسية الأربعة، التي جانبت الشريعة الإسلامية، وهي: النظام

الرأسمالي والنظام الإشتراكي، ورأسمالية الدولة، ودولة الرفاهية، موضحاً إيجابيات وسلبيات كل منها بموضوعية عالية، وبتجرد العالم المتمكن والمتمرّس، مستفيداً من خلفيته العلمية الجامعية الواسعة، ومن تجاربه وخبراته الواسعة في الحياة الإقتصادية العملية. وكان في كل حالة فيها يقارن بينها وبين البديل الإسلامي المتكامل، الذي يحاول أن يتجنب الهفوات والأزمات، ويرمي إلى تحقيق استقرار أفضل في الحياة الاقتصادية للشعوب.

تجلت قدرات الدكتور شابرا كذلك في القسم الثاني من الكتاب، عند طرحه النظام الإقتصادي الإسلامي في إطاره المعاصر، ليثبت عنصر التجدد المتواصل في الإسلام، وقابلية النظم الاقتصادية الإسلامية للتطوير.

من بشائر الخير أن العالم اليوم يشهد توجّه المؤسسات الإقتصادية والمالية والمصرفية، حتى تلك العاملة في الدول الرأسمالية، إلى تطبيق بعض الصيغ الإسلامية، كما يتسع نظام التطبيق العملي لمتطلبات النظام الإسلامي في الأقطار النامية، العربية والإسلامية وغيرها. وهذا دليل ساطع على جدارة واقتدار النظام الإقتصادي الإسلامي في مواجهة الكثير من المعضلات المعاصرة، بغض النظر عن طبيعة النظام الإقتصادي ومدى تطوره.

لقد أسهم البنك المركزي الأردني في دعم هذا الجهد العلمي الخيّر، كما أسهم المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الدعم، بالإضافة إلى توليه إجراءات الترجمة والتقويم والنشر، متعاوناً في ذلك مع المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية. وإنني على ثقة عالية من أن هذا الكتاب سوف يكون مرجعاً علمياً معتمداً في الجامعات والكليات والمعاهد العليا، ولكل من يتولى رسم السياسات الإقتصادية وعلى كل المستويات، ودليلاً عملياً لاتخاذ القرارات الإقتصادية في مختلف القطاعات والأنشطة والمجالات. وإننا لنأمل أن تتبع هذه المحاولة العلمية محاولات جديدة تنحو باتجاه إبراز جوانب الاقتصاد الإسلامي بالبحث والدراسة العلمية المتعمقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحتويات

تصـــدير.....١٧
مقدمة الكتاب.....٢٣
فصل تمهيدي.....٢٧
التحـدي.....٢٧
الكفاءة والعدالة؟.....٢٩
الأسئلة الثلاثة.....٣١
دور النظرة العالمية والاستراتيجية.....٣١
الأنظمة السائدة.....٣٣
البديل الإســلامي.....٣٤
مقاصد الشريعة الإسلامية.....٣٥
الفجــوة الواســعـة ٣٧
هذا الكتاب.....٣٨

القسم الأول: الأنظمة الخائبة

الفصل الأول : حدود الرأسمالية.....٤٣
منطق النظام : التناسق المزعوم.....٤٤

القوة الدافعة نحو العلمانية.....٤٧
نظرة فلسفة التنوير العامة إلى الحياة.....٤٧
المادية والحتمية..... ٥٠
الاحتجاج الفاشل..... ٥٢
إضاعة المصفاة الأخلاقية..... ٥٣
مذهب المنفعة..... ٥٥
فساد الاستراتيجية..... ٥٨
بعض المفاهيم الواهية..... ٥٨
قوانين علم الاقتصاد..... ٥٨
الإنسان الاقتصادي الرشيد (العقلاني)..... ٥٩
المذهب الوضعي..... ٦١
قانون ساي ٦٢
الداروينية الاجتماعية ٦٣
الثمار الحامضة ٦٥
التخصيص " غير الكفء ٦٧
ماذا ننتج ٦٧
الافتراضات غير الواقعية ٦٧
الأذواق الفردية تعكس الأولويات الاجتماعية..٦٧
التوزيع المتساوي..... ٧٠
الأسعار تعكس إلحاح الرغبات ٧١
المنافسة الكاملة ٧٢
تشويه الأولويات ٧٢
كيف ننتج ٧٥
المعايير..... ٧٥
الشروط المسبقة ٧٦
الشروط المسبقة لم تتحقق ٧٨
التوزيع " الجائر " ٨٦
تسويغ الوضع الراهن ٨٦
التأكيد على النمو ٨٨

النظرة المتشككة ٩٠
نهاية سياسة الاقتصاد الحر (عدم التدخل)..... ٨٣
طريق الإصلاح المحفوف بالأشواك: بداية دولة الرفاهية.... ٩٤
عدم وجود أولويات..... ٩٤
المشاكل الاقتصادية..... ٩٥
المآزق..... ٩٩
العلل الاجتماعية..... ١٠٠
الفصل الثاني : تراجع الاشتراكية..... ١٠٥
الماركسية ١٠٧
النظرة العامة إلى العالم والاستراتيجية ١٠٧
الإلحاد المناضل ١٠٧
التوجه الخاطئ للإستراتيجية ١١٠
العيوب والآثار..... ١١٣
الافتراضات الخاطئة ١١٣
عدم الثقة والثقة ١١٤
انسجام المصالح ١١٥
توافر المعلومات ١١٦
فائدة الإعانات ١١٧
كفاءة المزارع والمشاريع الكبيرة..... ١٢٠
الثمار الحامضة ١٢٤
التخصيص غير الكفء ١٢٤
التوزيع غير العادل ١٢٦
الحلم الزائف ١٣٠
تعقيدات الإصلاح ١٣٣
اشتراكية السوق ١٣٩
الفشل والإطاحة..... ١٤٠
الديمقراطية السياسية ١٤١

التضخم والبطالة والدين ١٤٢
مشاكل الإصلاح ١٤٤
الاشتراكية الديمقراطية ١٤٦
الابتعاد عن النموذج السوفيتي ١٤٧
المساومة على المبادئ (التنازل عنها) ١٤٩
فقدان الحيوية ١٥٢

الفصل الثالث : أزمة دولة الرفاهية ١٥٣
الاستراتيجية ١٥٥
(أ) التنظيم والتوجيه ١٥٦
(ب) التأميم ١٥٨
(ج) الحركة العمالية ١٥٩
(د) السياسة المالية العامة ١٦٢
الإنفاق العام ١٦٢
المستويات العالية للضريبة وحالات العجز ١٦٦
الإعانات غير العادلة ١٦٧
الضرائب التصاعدية ١٧٠
استمرار حالات عدم المساواة ١٧٣
(هـ) النمو المرتفع ١٧٤
(و) التشغيل الكامل ١٧٦
فشل الاستراتيجية ١٧٨
العيوب المنطقية ١٨٣
الجوانب المضيئة ١٨٩

الفصل الرابع: التناقض في الاقتصاد الإنمائي ١٩٣
الولاء المتقلب ١٩٣
النظرة المتشائمة ١٩٦
الاستراتيجية الاشتراكية ١٩٩
إهمال العدالة ٢٠٢

الخلافات العقيمة ٢٠٧
الزراعة مقابل الصناعة ٢٠٨
إحلال الواردات مقابل تعزيز الصادرات ٢٠٩
المشاكل غير المتوقعة ٢١٦
التضخم ٢١٧
عبء الدين ٢١٩
الصعوبات المقترنة بالتخطيط ٢٢٠
عودة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ٢٢٢
المسألة الحاسمة ٢٢٤
محتويات عملية التحرير ٢٢٦
الأمثلة الخاطئة : ليس بالتحرير وحده ٢٢٩
الدور الذي قامت به الحكومة ٢٣٠
الإصلاح المتعلق بالأراضي وتوزيع الثروة ٢٣١
المساواة الاجتماعية ٢٣٣
التقانات كثيفة اليد العاملة ٢٣٤
القيم الثقافية ٢٣٦
تقييد الواردات وتعزيز الصادرات ٢٣٨
الإنفاق المنخفض في مجال الدفاع ٢٣٩
نظرة سريعة إلى المستقبل ٢٤٠
الحلقة الناقصة ٢٤٦

القسم الثاني: الطرح الإسلامي

الفصل الخامس : النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة، والاستراتيجية الإسلامية ٢٥٣
النظرة العامة إلى الحياة ٢٥٦
التوحيد ٢٥٦

الخلافـــة..... ٢٥٧
(١) الأخوة بين البشر جميعاً ٢٦٣
(٢) الموارد هي أمانة ٢٦٤
(٣) طراز الحياة المتواضع..... ٢٦٥
(٤) الحرية البشرية ٢٦٦
العدالة ٢٦٧
(١) تلبية الاحتياجات ٢٦٩
(٢) مصدر شريف للرزق ٢٧٠
(٣) التوزيع العادل للدخل والثروة ٢٧١
(٤) النمو والاستقرار ٢٧٢
الاستراتيجية ٢٧٣
(أ) آلية الاصطفاء ٢٧٤
(ب) الحوافز الصحيحة ٢٧٩
(ج) تجديد الهيكل الاجتماعي – الاقتصادي والمالي ٢٨٣
(د) دور الدولة ٢٨٥
نهج شامل ٢٨٧

الفصل السادس : الانحراف ٢٩١
الانحطاط السياسي والأخلاقي ٢٩٢
الانحطاط الاقتصادي ٢٩٣
الفرصة الضائعة ٢٩٥
الحاجة إلى التغيير ٢٩٧
الشرعية السياسية ٢٩٧
معايير الشرعية ٢٩٨
استيفاء المعايير ٣٠١
دور العلماء ٣٠٣
سياسات إعادة الهيكلة ٣٠٤
خمسة أبعاد للسياسة العامة ٣٠٥

الفصل السابع : تقوية العامل البشري ٣٠٧
الحوافز ٣٠٧
العدالة الاجتماعية–الاقتصادية ٣٠٨
النهوض بالريف ٣٠٩
إصلاحات القوى العاملة ٣٠٩
العائدات المنصفة لصغار المودعين والمساهمين ٣١٢
العدالة للمنتجين والمصدرين والمستهلكين ٣١٣
البعد الأخلاقي ٣١٤
المقدرة ٣١٦
التعليم والتدريب ٣١٦
إتاحة التمويل ٣١٨

الفصل الثامن : تقليص تركيز الثروة ٣١٩
إصلاحات الأرض ٣١٩
حجم الأراضي المملوكة ٣٢١
شروط الاستئجار ٣٢٢
نشر المشاريع الصغيرة والجزئية ٣٢٧
توسيع الملكية ومراقبة الشركات ٣٢٨
تنشيط نظامي الزكاة والمواريث ٣٢٩
الزكاة: برنامج المساعدة الاجتماعية ٣٣٠
الميراث ٣٣٥
إصلاح هيكل النظام المالي..... ٣٣٦

الفصل التاسع : إصلاح الهيكل الاقتصادي ٣٣٩
تغيير أذواق المستهلكين : طبقة مزدوجة من آلية الاصطفاء ٣٣٧
الحاجة إلى الاصطفاء الأخلاقي ٣٣٨
الفئات الثلاث ٣٤١
تحرير "Liberalizing" " تلبية الاحتياجات" ٣٤٣

إصلاح الموارد المالية العامة : تأديب المسرفين ٣٤٤
الأولويات في الإنفاق ٣٤٤
مبادئ الإنفاق ٣٤٦
أين يحصل التخفيض ٣٤٩
الفساد وعدم الكفاءة والهدر ٣٤٩
الإعانات ٣٥٠
مشروعات القطاع العام ٣٥٢
الدفاع ٣٥٢
الضرائب العادلة والفعالة ٣٥٤
حق فرض الضرائب ٣٥٥
معايير نظام الضرائب العادل ٣٥٦
التزام دافعي الضرائب..... ٣٥٨
الحاجة إلى الإصلاح ٣٥٩
حالات العجز المقيد ٣٦١
تمويل حالات العجز إسلامياً ٣٦٢
الأعمال الخيرية الخاصة ٣٦٣
التأثير على دور الحكومة ٣٦٣
تحسين مناخ الاستثمار : إزالة العقبات ٣٦٧
المناخ الملائم للاستثمار ٣٦٨
حالات عدم الاستقرار السياسي ٣٦٩
انخفاض العملة وقيود الصرف ٣٧٠
التعريفات الجمركية وإحلال الواردات ٣٧١
القيود الديوانية (البيروقراطية) ٣٧٢
رأس المال المساهم الأجنبي ٣٧٣
إعادة هيكلة الإنتاج ٣٧٤
الإصلاحات الريفية والزراعية ٣٧٥
إزالة العقبات ٣٧٦
التمويل ٣٧٧

التغير الاجتماعي – الاقتصادي ٣٧٨
صفقة جديدة للعاطلين عن العمل والعاملين بأقل من طاقاتهم ٣٧٨
حدود التوسع في الطلب الإجمالي ٣٧٩
الإمكانات الكامنة للمشاريع الصغيرة ٣٧٩
تعزيز المشاريع الصغيرة ٣٨٤

الفصل العاشر : إصلاح الهيكل المالي ٣٨٧
الوساطة العادلة ٣٨٨
تمويل المشاريع الصغيرة ٣٨٩
إزالة العيوب ٣٩٠
الوساطة الكفؤة ٣٩١

الفصل الحادي عشر : التخطيط الاستراتيجي للسياسة ٣٩٧

الفصل الثاني عشر : الخاتمة ٤٠١
المفارقة ٤٠٢
سببان ٤٠٣
المهمة التي تنتظرنا ٤٠٥
الاستراتيجيات غير الناجحة ٤٠٦
الرأسمالية ٤٠٦
الاشتراكية ٤٠٨
دولة الرفاهية ٤٠٩
المأزق ٤١٠
تطبيق المفاهيم والتعاليم الإسلامية ٤١١
الاستخدام المتوازن لكافة العناصر ٤١٢
ليس بتكيُّفٍ كلاسيكي جديد ٤١٥
المهمة الملحة ٤١٦
مسرد ببعض المصطلحات الإنجليزية في الكتاب ٤١٩
مراجع الكتاب ٤٢٣
الفهارس ٤٥٧

حول هذه الترجمة العربية

صرفت همي عند مراجعة هذه الترجمة – المتقنة ابتداءً – إلى:

* تعديل بعض المصطلحات الاقتصادية بما يوافق الشائع بالعربية.

* تنقيح العبارات الفنية بما يسهّل فهمها لغير المختص في الاقتصاد، ولو بإدراج كلمات إيضاحية عند اللزوم. وفي الفصول ٩ – ١٢ بخاصة، أضفت جملاً تفسيرية حيثما لزم، عن مشورة ورضا من المؤلف نفسه، لسهولة اتصالي به. لذا أطمع أن تكون هذه الترجمة أبيَن لمراده من النص الإنجليزي.

* لم آل جهدًا في التحسين، ابتغاء مزيد من الدقة والسلاسة في الترجمة. وقد سمح لي بذلك المترجم الكريم.

* الأحاديث النبوية الشريفة والاقتباسات من مراجع عربية ردت إلى أصولها العربية التي زودنا بها المؤلف مشكورًا. كما أن إحالات المؤلف، إلى مراجع إنجليزية تتوافر لها ترجمة عربية، بُدلت إلى طبعاتها العربية حيثما أمكن.

* أوصي القارئ بالنظر في (مسرد المصطلحات الإنجليزية) قبل قراءة الكتاب.

وأسجل شكري للأخ / عبيد الله عبد الغني لطباعته المتقنة، مما سهل علي تدقيقها، ولرحابة صدره أمام التعديلات المتكررة.

المراجع

محمد أنس الزرقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــدير

(١) أثـار انهيـار الاشـتراكية واقتصادياتهـا ذات التخطيـط المركـزي ، في الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية جملة من الأسئلة الحاسمة لدى جميع المهتمين بمستقبل البشرية العقـائدي (الإيديولوجي) . فهـل يمثـل هـذا الانهيـار زوال النظـام الاشـتراكي النهـائي وانتصـار التحرريـة (اللبراليـة) الاقتصاديـة والسياسية انتصاراً مطلقاً، كما يزعم بعض المتحمسين للرأسمالية الغربية ، إيذانـاً بـ"نهاية التاريخ" ؟ أم تراه مجـرد مرحلـة أخرى في حركـة المـد والجـزر الدائبـة للتاريخ ؟ فإذا كانت الاشتراكية قـد انهـارت تحـت وطـأة تناقضاتهـا وحـالات عدم المساواة فيها فهل هذا يعني بالضرورة أن الرأسمالية قد كانت لها الغلبـة مـع ما تنطوي عليه من تناقضات وظلم وفشل ؟ وإذا كان نشوء الاشتراكية يعود ، جزئياً على الأقل ، إلى بعض حالات الإخفاق الملموسـة في الرأسماليـة ، فكيـف يمكن أن تكون حالات الإخفـاق تلـك حـالاتٍ وهميـة (وهـي الـتي دعـت إلى البحث عن البدائل)؟ على أننا إذا ما تركنا جانباً النشوة التي تقترن بسقوط أحد الآلهة المزيفة ، فإن الأسئلة الحاسمة ، التي تقض مضجع فكر الإنسان وضمـيره ، لّما تزَل تلحّ للحصول على إجابات مقنعة .

(٢) لذا فإن كتاب " الإسلام والتحدي الاقتصادي " يمثـل جهـداً جـاء في وقتـه المناسـب لإنعـام النظـر في هـذه الأسـئلة ، وللتوصـل إلى أن البحـث عـن الأجوبة المناسبة لا يقتصر فقطٍ على التجربة الغربية ، بل إن مـن المفيـد توسـيع نطاق هذا البحث ليشمل آفاقاً دينية – ثقافية أخـرى. إن قيـام العقـول الباحثـة المستنيرة بدراسة مخلصة وموضوعية لما يطرحه المفكرون الاسـلاميون قـد يعطي

فرصاً حقيقية جديدة لصالح البشرية ، وبذلك يمكن التوصل إلى إجابات أرضى وأنسب لمسائل عصرنا الاقتصادية إذا ما طبق النهج الإسلامي عليها .

(٣) لقد جربت البشرية ، بقيادة الغرب ، أربع عقائد (إيديولوجيات) اقتصادية رئيسية خلال السنوات الثلاثمائة الأخيرة : الرأسمالية ، والاشتراكية ، والفاشية-القومية ، ودولة الرفاهية . وجميعها تقوم على أساس الفرضية ذات الأساس والخصائص الغربية القائلة بأن الدين والأخلاق لا يمتّان بصلة إلى مشاكل الإنسان الاقتصادية ، وأنه من الأفضل تسوية الأمور الاقتصادية بالرجوع إلى السلوك الاقتصادي لا بالاستناد إلى أية منظومة اجتماعية للسلوك الأخلاقي . فالرأسمالية أقامت بيتها على أساس الاقتصاد الحر غير المقيد ، على حافز الربح وآلية السوق . والاشتراكية نشدت السعادة والعدالة المطلقة من خلال المشاريع العامة والحوافز الاجتماعية والاقتصاد الآمِر القائم على أساس التخطيط المركزي . وتمثل في الفاشية مزيج متميز لكل من الرأسمالية والاشتراكية مما أدى إلى نشوء رأسمالية الدولة المتوجهة نحو التوسع السياسي والمغامرات العسكرية . أما دولة الرفاهية فتقوم على أساس نظام الاقتصاد المختلط ، وهو شكل من أشكال الرأسمالية ممزوج بشيء من الرأفة الاجتماعية . إلا أنه بالرغم من الإنجازات الجديرة بالتنويه في بعض المجالات المحددة ، فإن هذه العقائد (الإيديولوجيات) الرئيسية على المسرح الاقتصادي فشلت في حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها البشرية . وكان آخر الآلهة التي سقطت هي الاشتراكية . ومن الحماقة الفادحة الافتراض بأن الرأسمالية ودولة الرفاهية قد أثبتا جدارتهما لمجرد زوال الاشتراكية والفاشية .

(٤) وتبقى الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها عصرنا على ما كانت عليه من الحدة والألم الموجع ولا يسعنا تجاهلها لما ينطوي عليه ذلك من أخطار محدقة . فالحاجة لذلك ملحة للقيام بتحليل موضوعي للساحة الاقتصادية بغية إيجاد نهج جديد يلتمس تحقيق هدفي الكفاءة والعدالة في آن واحد ولجميع البشر على حد سواء .

(٥) وكتاب الدكتور محمد عمر شابرا " الإسلام والتحدي الاقتصادي " هو جهد مبذول في هذا الاتجاه . فالدكتور شابرا رجل اقتصاد أتم دراسته في جامعتي كراتشي ومينسوتا . واستفاد في إعداد هذا الكتاب من خبرته الواسعة في أعمال التدريس والبحث في الميدان الاقتصادي ، كما أن له صلات بالعديد من المعاهد الأكاديمية ومعاهد الأبحاث المرموقة مثل معهد علم الاقتصاد التنموي والمعهد المركزي للبحث الإسلامي في باكستان . وقام بالتدريس في جامعتي ويسكونسن (في بلاتفيل) وكنتاكي (في لكسنغتون) في الولايات المتحدة الأمريكية . وعمل خلال الست والعشرين سنة الأخيرة بصفة استشاري اقتصادي رئيسي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي . مما أتاح له فرصة فريدة لينهل من معين كل من المعرفة النظرية والتطبيق العملي لعلم الاقتصاد كما أنه واسع الإطلاع على كل من المنظورين الغربي والإسلامي للاقتصاد والمجتمع . وقد انهمك خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة انهماكاً عميقاً في تطوير نهج إسلامي للاقتصاد . وحظي مؤلفه السابق "نحو نظام نقدي عادل" (المؤسسة الإسلامية ، ليستر ، ١٩٨٥) بشهرة واسعة في الأوساط الأكاديمية في العالم الإسلامي ، وعاد على المؤلف بجائزتين مرموقتين – جائزة البنك الإسلامي للتنمية لما أسداه من خدمة متميزة للاقتصاد الإسلامي (١٩٩٠م) ، وجائزة الملك فيصل الدولية للدراسات الإسلامية (١٩٩٠م) . وهكذا فإن الدكتور شابرا مؤهل تأهيلاً كبيراً للتصدي للقضية الأساسية المتصلة بالنظام الاقتصادي لعصرنا .

(٦) إن كتاب" الإسلام والتحدي الاقتصادي" هو ثمرة عشر سنوات من البحث والتأمل . فهو يدرس ، في هذا البحث الذي يدل على البراعة والعمق والدقة الأكاديمية ، الأنظمة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة للعالم الغربي ، ويخلص إلى ميزانية واقعية يحدد فيها إنجازاتها ومواطن الفشل فيها . كما يوضح النهج الإسلامي في الاقتصاد وما يقترن به من مشاكل ، ويطرح مقترحات موضوعية ملموسة لإصلاح هيكل الاقتصاديات الإسلامية وانتهاج سبل جديدة نحو التخطيط الإنمائي الإستراتيجي . وتتضمن وصفته للعالم الإسلامي ، في خطوطها العريضة ، التخطيط التنموي المقترن بتطبيق **مصفاة أخلاقية** مقبولة

اجتماعياً لآلية السوق ، فضلاً عن حوافز ذات قواعد أوسع للجهد الاقتصادي وإصلاحات هيكلية أساسية بغية إقامة إطار مساند .

(٧) لقد تناول الدكتور شابرا الموضوع بوصفه عالماً اجتماعياً متمرساً وبصفته عالماً إسلامياً موضوعياً ، مع إحاطته بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة إحاطة شاملة وواضحة. كما أن عرضه للنظام الاقتصادي الإسلامي عرض دقيق ومقنع . وقد تميز نقده المتوازن للأنظمة الغربية فضلاً عن المجتمع الإسلامي المعاصر بأسلوب العالِم بالرغم من بساطته ووضوحه ونزعته التوجيهية . إن كتاب " الإسلام والتحدي الاقتصادي " ليس مجرد بحث في النظرية ، بل هو ذو صلة وثيقة بواضعي السياسات ، ليس في العالم الإسلامي فحسب ، بل أيضاً في العالم كله .

٨ وإني أتوقع أن يصبح كتاب" الإسلام والتحدي الاقتصادي " مرجعاً بشأن الأنظمة الاقتصادية المعاصرة وعنصراً مساعداً حافزاً لتعزيز النهج الإسلامي لحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي المعاصر .

(٩) يكمن إسهام الدكتور شابرا فيما تميز به فكره ونهجه من واقعية . فهو يحدد المشكلة بوضوح . ويناقش المناهج السائدة بموضوعية المتخصصين ، معترفاً بمنجزات التجارب المختلفة دون تحفظ ، ومحللاً جوانب الفشل فيها دون مبالغة ، وعارضاً في الوقت نفسه البديل الإسلامي بدقة هادئة دون اعتذار أو تكلف .

(١٠) لقد برهن الدكتور عمر شابرا بوضوح أنه لا يمكن تحقيق السعادة من خلال السعي وراء الممتلكات المادية وحدها ، وأنه لا يمكن للكفاءة والعدالة أن يصبحا مفهومين فعالين إلا إذا أعيد تحديدهما وذلك بربطهما بقيم أخلاقية وهياكل اجتماعية–اقتصادية . فهو يدعو إلى إعادة اكتشاف الإنسان بوصفه حجر الزاوية في التفكير والجهد الاقتصادي . ويستخدم أدوات التحليل الاقتصادي بكفاءة تضارع الاقتصاديين الغربيين ، لكن إسهامه الحقيقي يكمن في اجتهاده المتعمق لبناء بيت جديد لعلم الاقتصاد لا يكون منفصلاً عن أساسه الأخلاقي ، وتتم فيه ممارسة الجهد الاقتصادي ضمن إطار اجتماعي –

اقتصادي يضمن التخصيص الكُفُؤ والتوزيع العـادل في آنٍ واحـد ، ولا يقتصـر على فئة من المجتمع أو البشرية بل ينطبق على الجميع . وهو يسـعى إلى انتشـال علم الاقتصاد إلى المرحلة التالية من تطوره ، حين قد يتمكـن هـذا العلـم ، مـن خلال استقائه من ينابيعه الأخلاقيـة فضـلاً عـن التحـارب الواسـعة المبنيـة علـى الملاحظة والاختبار عبر قرون عدة ، من القيـام بـدور فعـال في تلبيـة الحاجـات البشرية العامة ، لا بمجرد إتاحة الإسراف المادي المفرط لأصحـاب الامتيـازات . وإذا ما أريد لعلـم الاقتصـاد أن يصبـح نعمـة حقيقيـة ينعـم بهـا الإنسـان وأداة لتحقيـق سـعادته فـلا بـد مـن استعادة البعـد المفقـود . إن كتـاب " الإسـلام والتحدي الاقتصادي " هو خطوة نحو تحقيق علم اقتصاد المستقبل ذاك .

خورشـــيد أحمـــــد

ليستر
٣يناير ١٩٩٢م
٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ

مقدمة الكتاب

١ ـ لقد أبرزت الصحوة الإسلامية الجارية في الغالبية العظمى من البلدان الإسلامية ، حاجة إلى وضع صورة واضحة ومتكاملة للبرنامج الذي يقدمه الإسلام لتحقيق السعادة التي يتوخاها للناس ، ولحلّ مختلف المشاكل التي تواجه البشرية الآن ، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي. وينصب الاهتمام على إستراتيجية من شأنها أن تضبط ضمن حدود معقولة اختلافات التوازن الخارجية واختلافات الاقتصاد الكلي التي تعاني منها الآن معظم البلدان في أنحاء العالم، استراتيجية من شأنها كذلك أن تحقق التشغيل الكامل وتزيل الفقر وتلبي الحاجات وتقلص إلى الحد الأدنى حالات التفاوت في الدخل والثروة . فهل بوسع البلدان الإسلامية وضع مثل هذه الاستراتيجية ضمن إطار النظرة العالمية العَلْمانية للرأسمالية والاشتراكية ودولة الرفاهية ؟ وهل بوسع الإسلام مساعدة هذه البلدان في تحقيق أهدافها ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ما هي منظومة السياسات المتكاملة التي تنطوي عليها تعاليم الإسلام لتحقيق هذا الغرض ؟ هذا الكتاب هو محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة بالموضوع .

٢ ـ لقد عرضت المسودة الأولى لهذا الكتاب على اثني عشر عالماً باحثاً في ميدان الاقتصاد الإسلامي والتقليدي وهم الدكتور محمد أنس الزرقا والدكتور

محمد نجاة الله صديقي والدكتور منور إقبال والدكتور م. فهيم خان في المملكة العربية السعودية ، والبروفسور كينث بولدينغ (Kenneth Boulding) والبروفسور إيفريت هاغن (Everett Hagen) والبروفسور فرانك فوغل (Frank Vogel) والدكتور زبير إقبال في الولايات المتحدة ، والبروفسور رودني ويلسون (Rodney Wilson) والبروفسور جون بريسلي (John Presley) في المملكة المتحدة والبروفسور فولكر نينهاوس (Volker Nienhaus) في ألمانيا ، والبروفسور خورشيد أحمد في الباكستان . وإني ممتن لهم لما أنفقوا من وقت ثمين في قراءة المسودة قراءة متمعنة ولما منحوني من ملاحظات واقتراحات قيمة قمت في ضوئها بإدخال تنقيحات أساسية عليها . لذا فمع أن الطرح الرئيسي في المخطوطة الأصلية بقي على ما كان عليه ، فإن الشكل النهائي يعكس في مواضع كثيرة نظراتهم الثاقبة الغنية .

٣ ـ لقد استفدت بشكل خاص من النقد النافذ من جانب الدكتور الزرقا والدكتور صديقي والدكتور منور إقبال والبروفسور بولدينغ . بل إني عاجز عن التعبير عن مدى هذه الاستفادة . وقد أنفق الثلاثة الأول ، لكونهم مقيمين في المملكة العربية السعودية ، جزءاً كبيراً من وقتهم الثمين لمناقشتي في العديد من الأمور الحاسمة . وإن ما نجم عن هذه المناقشات لم يقتصر على تحسين فهمي الشخصي للموضوع فحسب ، بل إنها ساعدت أيضاً في تعزيز منطق الاستراتيجية الإسلامية .

٤ ـ وهكذا فإذا ما وجد القراء هذا الكتاب جديراً باهتمامهم ، فإن جزءاً كبيراً من الفضل في ذلك يعود إلى العلماء الباحثين الذين ورد ذكرهم آنفاً . بيد أنه ما من أحد منهم اطلع على المسودة النهائية . لذا فإن أية أخطاء متبقية يجب أن تعزى إليّ وحدي ، سيما وأني لم أتمكن من تنفيذ جميع اقتراحاتهم خوفاً من أن يصبح الكتاب موغلاً في الاختصاص وأكبر حجماً مما ينبغي .

٥ ـ إني مدين للأدبيات التقليدية والمعاصرة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي إلى درجة تتجاوز حتى العدد الكبير من الإشارات إلى المصادر الواردة في الحواشي ثم إن التنامي المتصاعد في الأدبيات المعاصرة يجعل الإشارات الشاملة إلى

المراجع أمراً متعذرا ، ولا سيما في كتاب يتناول الأنظمة السائدة الثلاثة فضلاً عن الإسلام ، لذا فقد كنت اصطفائياً إلى حد بعيد ، وقد أكون ، في غضون ذلك ، قد أغفلت بعض المراجع التي يراها غيري هامة . وقد وضعت علامات نقل الحروف من لغة لأخرى عند الضرورة فقط وذلك تفادياً لإثقال الكتاب بها . وقد استعملت بعض الكلمات والعبارات العربية الأساسية لفهم الرسالة الإسلامية ، مفضلاً إياها عن ترجمتها الإنجليزية التي لا تسمح للقارئ بالتخلص من المعاني الضمنية لهذه الكلمات والعبارات التي تتأثر بالخلفيات الثقافية . كان هذا أمراً لا بد منه .

٦ ـ وإني لمدين أيضاً لآخرين عديدين ساهموا على نحو غير مباشر في كتابة هذا الكتاب وتيسير نشره . ومن أبرز هؤلاء زوجتي وأولادي الذين كانوا مصدر إلهام كبير ودعم معنوي لي . كما أن أخوي عبد الرحمن ومحمد زوّداني بالتشجيع المتواصل . وقد استفدت كثيراً من ترجمات القرآن التي قام بها عبدالله يوسف علي والدكتور تي بي إيرفينغ (T. B. Irving) ، ومحمد أسد ، رغم أني لم التزم ترجماتهم . أما الترجمات من الفقه والحديث وغير ذلك من الأدب العربي فقد قمت بها بنفسي . على أن ابنتي سمية قدمت مساعدة سخية في حل بعض المشاكل الصعبة التي اعترضتني في الترجمة . ولابد من الاعتراف بفضل الدكتور محمد مناظر أحسن واخوة آخرين في المؤسسة الإسلامية لما قدموه من مساعدة وتعاون في إعداد الكتاب ومراجعة مخطوطته ومتابعته في المطبعة . كما أني مدين للسيد مبين أحمد لما قدمه من مساعدة كفية في مجال البحث وأعمال السكرتارية خلال كتابة هذا الكتاب . جزاهم الله خير الجزاء على إسهامهم .

محمد عمر شابرا

الرياض ، المملكة العربية السعودية
١١ جمادى الآخرة ١٤١١هـ
٢٨ ديسمبر ١٩٩٠ م

حاشـــية

لقد انهار النظام الاقتصادي السوفيتي عندما كانت مخطوطة هذا الكتـاب تـأخذ شكلها النهـائي ، كمـا أن الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي السـويدي قـد فقـد أغلبيته في البرلمان بعد أن أمضى في الحكم مـدة تزيـد عـن خمسـين سـنة . هـذه التطورات تزيد في تعزيز الطرح الرئيسي لهذا الكتاب ولا سيما التحليـل الـوارد في الفصل الثاني والثالث المعنيين بالاشتراكية ودولة الرفاهية .

٩ ربيع الأول ١٤١٢هـ
١٨ سبتمبر ١٩٩١م

فصل تمهيدي

١ ـ مقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوّت هذه الأصول فهو مفسدة ، ودفعها مصلحة .
أبو حامد الغزالي[١]

٢ ـ إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة .

ابن قيم الجوزية[٢]

التحـــدي

٣ ـ لقد كان خير البشرية هو الهدف المعلن في جميع المجتمعات . بيد أن الآراء تختلف حول ماهية هذا الخير وكيفية تحقيقه . ومع أن الشروط المادية

---

[١] الغزالي ، أبو حامد : *المستصفى في الأصول* ، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٧، ج ١ ، ص ١٣٩-١٤٠.

[٢] بن القيم الجوزية ، أعلام الموقعين ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٥ ، ج ٣، ص ١٤.

ليست العناصر الوحيدة للخير ، فإنه يبدو أن المنظور الحديث العَلْماني ، بتأكيده على تلك الشروط تأكيدا أساسيا ، يرى أنه يمكن ضمان خير الإنسان إذا توافرت بعض الأهداف المادية التي تتضمن ما يلي : القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات المادية الأساسية لجميع الأفراد[٣]، وإتاحة الفرصة للجميع لكسب معيشتهم على نحو شريف ، والتوزيع العادل للدخل والثروة . على أنه ما من دولة في العالم ، بصرف النظر عما إذا كانت غنية أم فقيرة ، تمكنت من تحقيق تلك الأهداف المادية ، على الأقل .

٤ ــ ولم يقتصر إخفاق اقتصادات التخطيط المركزي ، التي ادعت أن بوسعها تأمين هذه الأهداف المادية ، على عدم تحقيق ذلك فحسب ، بل إنها تواجه أزمة اقتصادية خطيرة عملت ، بلا شك ، على ضمان إخفاق هذا النظام. وقد ألّحتْ حالة النشوة المقابلة بين بلدان اقتصاد السوق ، على تفوق

---

[٣] لتحديد الحاجات البشرية المادية لابد أولاً من تحديد ما يسهم إسهاماً حقيقياً في بقاء البشر وراحتهم وتطورهم . وقد يكون هذا صعباً إلا أنه ليس مستحيلاً. وقد تكون ملاحظة كينز (Keynes) في هذا الصدد مفيدة . فقد قال : "قد يبدو أن حاجات البشر لا يمكن إشباعها .... إلا أنها تقسم إلى فئتين – فئة الحاجات المطلقة بمعنى أننا نشعر بها بصرف النظر عن حالة إخوتنا في الإنسانية ، وفئة الحاجات النسبية بمعنى أن إشباعها يسمو بنا ، ويجعلنا نشعر بأننا متفوقون على إخوتنا . فحاجات الفئة الثانية ، أي تلك التي تشبع الرغبة في التفوق، قد تكون فعلاً لا يمكن إشباعها ، لأنه كلما ارتفع المستوى العام، كلما ارتفعت هي بدورها. لكن هذا لا ينطبق إلى هذه الدرجة على الحاجات المطلقة".

(J. M. Keynes, *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, Vol. X, Essays in Persuasion, the essay on " *Economic Possibilities for our Grandchildren*" , 1972 , p. 326).

إن هذا التصنيف يعني ضمنياً أن الحاجات المطلقة تنبع من الفرد نفسه وتصبح لازمة من جراء الوضع البشري . وإشباعها لازم من أجل بقاء البشر وراحتهم وتطورهم . وعلى النقيض من ذلك نجد أن الحاجات النسبية هي، كما وصفها غالبريث (Galbrait) ، "مدنِّرة للإنسان".

(Galbraith, "*The Affluent Society*" , p. 152).

من الحاجات النسبية رموز الجاه وجميع السلع والخدمات التي لا تضيف شيئاً إلى حسن حاله (سعادته) . ويمكن تسمية الأولى المطلقة (حاجات) needs بينما يمكن تسمية الأخيرة (رغبات) wants . فالرغبة في إشباع الرغبات تتولد بشكل مصطنع بواسطة الإعلان والضغوط الاجتماعية الداعية إلى التكيف مع الآخرين . فإذا عرّفنا الفقر بأنه عدم قدرة الشخص على إشباع حاجاته أو حاجات من يعولهم المادية من خلال موارده الخاصة، فعندئذٍ لا يكون استئصال الفقر وإشباع الحاجات عبارتين مترادفتين . فالحاجات يمكن إشباعها من خلال العون الذي يقدمه الأفراد الآخرون والمؤسسات والدولة . والهدف الأفضل هو تمكين كل شخص من إشباع الحاجات من خلال جهده الخاص . وقد يتعذر ذلك في بعض الأحيان بسبب عجز الفرد المادي أو العقلي وصعوبة إيجاد عمل مناسب . ومع ذلك فإن على المجتمع التزاما بعمل أقصى ما يمكن لاستئصال الفقر.

نظام السوق إلحاحاً شديداً أكثر من أي وقت مضى . إلا أنه مع الاعتراف بأن أداء بلدان اقتصاد السوق كان أفضل بالتأكيد ، لكنها قد أخفقت بدورها في تحقيق الأهداف المادية المنشودة . ومما أبرز إخفاقها بصورة اعم وأوضح ، عدم استقرارها الاقتصادي ، وحالات اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي التي تجلت في التقلبات الاقتصادية المتكررة ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، وحالات العجز الشديد في الميزانيات العامة وفي ميزان المدفوعات ، وعدم الاستقرار في أسواق النقد الأجنبي ، والسلع والأسهم . ثم إن البلدان النامية ترزح تحت أعباء مشاكل خدمة الدين ، مما يهدد تطورها المستقبلي ، بل وأيضاً بقاء النظام المالي الدولي .

٥ ـ وعلاوة على هذه المشاكل فإن جميع البلدان في أنحاء العالم تعاني عملياً من نضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة ، ومن تلوث البيئة على نطاق يهدد الحياة على وجه الأرض . وثمة تصاعد في مستوى التوتر والشدة والنزاع في الأمور الإنسانية وازدياد أعراض الاضطراب الاجتماعي والاستباحة والتسيب مثل الإحباط والجريمة وإدمان الكحول وإدمان المخدرات والطلاق وإيذاء الأطفال والأمراض العقلية والانتحار، وجميعها تشير إلى انعدام الرضا الداخلي في حياة الأفراد .

٦ ـ ولا تشذ عن ذلك البلدان الإسلامية وهي التي يركز عليها هذا الكتاب بشكل خاص . فهي أيضاً في حالة من الاضطراب ، شأنها في ذلك شأن بقية بلدان العالم. فقد ازدادت حالات الفقر والظلم : ففي حين تبقى الحاجات الأساسية لقسم كبير من السكان غير مكفية ، نجد أن الطبقات الغنية والطبقات المتوسطة العليا تنعم في بحبوحة الغنى. إن وجود الفقر إلى جانب البحبوحة والغنى يميل إلى إضعاف روابط الأخوة والتضامن الاجتماعي ، ويشكل واحداً من الأسباب الأساسية للجريمة والعنف والاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي . وتعاني معظم هذه البلدان من حالات بالغة الصعوبة في اختلال التوازن الاقتصادي الكلي . ومما يزيد في فداحة هذا الأمر وفي إخفاق البلدان الإسلامية أن الإسلام يركز تركيزاً لا تردد فيه على الكرامة الإنسانية،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والأخوة والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية. لكن هذه كلها تبقى شعارات فارغة حتى يتم تأمين جميع العناصر الأساسية لحياة إنسانية طيبة.

الكفاءة والعدالة

٧ ـ ما هو السبب الذي حال دون تمكن أي بلد في العالم من تحقيق حتى العناصر المادية لخير البشرية ؟ هل يعود التقصير إلى ندرة الموارد ؟ يجيب معظم الاقتصاديين عن ذلك بالنفي ، لأنهم لا يرون أن الموارد نادرة بالمعنى المطلق . فالموارد لا تكون نادرة إلا بالنسبة لمقدار الطلب عليها . لذا يميل معظمهم إلى الاتفاق في الرأي القائل أنه بالرغم من الندرة النسبية للموارد فإنه من الممكن تحقيق الأهداف المادية والتقليل من حالات عدم الاستقرار واختلال التوازن إلى الحد الأدنى إذا ما استخدمت الموارد المتاحة على نحو "كفؤ" و"عادل"[٤] وهذه الإمكانية هي التي تمثل تحدياً أمام البشرية – أي استخدام الموارد المتاحة بطريقة "كفيّة" و"عادلة" بحيث تتحقق الأهداف المتعلقة بالخير المادي المعروفة والمقبولة عالمياً، وبحيث تتقلص إلى الحد الأدنى حالات عدم الاستقرار واختلال التوازن. وهنا تبرز مجموعة كبيرة من الأسئلة الصعبة المتصلة بمعنى "الكفاءة" و"العدالة" وكيفية تحقيقهما .

٨ ـ ثمة تعاريف مختلفة لكلمتي "الكفاءة" و"العدالة". ومن منطلق هذه الدراسة يبدو أن أنسب التعاريف هي تلك المنسجمة مع الأهداف المادية التي اتفقت الآراء حولها . فيمكن القول أن اقتصاداً ما قد حقق الحد الأمثل من الكفاءة إذا تمكن من استخدام كامل إمكانيات الموارد البشرية والمادية المتاحة بحيث يمكن إنتاج الحد الأقصى الممكن من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات، مع وجود درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي ومعدل نمو قابل للاستمرار.

---

[٤] لقد عبر محمد باقر الصدر عن الموقف الإسلامي في الموضوع تعبيراً صحيحاً حين قال إن الفقر والحرمان ناجمان عن التوزيع غير العادل وعن عدم وجود إطار محدد أخلاقياً للعلاقات البشرية بين الأغنياء والفقراء .
(محمد باقر الصدر ، *اقتصادنا* ، ط ١٩٨١ ، ص ٣٤٣).

ويكمن معيار تحقق هذه الكفاءة فيعدم القدرة على بلوغ نتيجة أفضل في نظر المجتمع دون وقوع حالات طويلة الأمد من اختلال توازن الاقتصاد الكلي، ودون الاستنزاف الذي لا مبرر له للموارد غير المتجددة أو إلحاق الأذى بالبيئة إلى الحد الذي يعرض الحياة على الأرض للخطر . ويمكن القول أن اقتصاداً ما قد حقق الحد الأمثل من العدالة إذا ما تم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تشبع إشباعاً كافياً حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعاً منصفاً للدخل والثروة ، دون أن تؤثر تأثيراً سلبياً على حوافز العمل والادخار والاستثمار وروح المبادرة في مجال الأعمال . وبما أن النظم الاقتصادية هي التي تقوم بالدرجة الأولى بالتصدي لمسألة تحقيق الكفاءة والعدالة ، فإن النهج الأرشد هو اعتماد نظام اقتصادي من شأنه أن يعمل على تحقيق كل من الكفاءة والعدالة.

الأسئلة الثلاثة

٩ ـ إن تخصيص الموارد بكفاءة وتوزيعها على نحو عادل تقتضي ، من كل نظام اقتصادي ، الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة المعروفة وهي، ماذا ننتج؟ وكيف؟ ولمن؟ أي: كم من السلع والخدمات البديلة ننتج؟ ومن ينتجها؟ وبأية مجموعة من الموارد وبأية طريقة تِقانية (تكنولوجية)؟ ومن هم الذين سيتمتعون بالسلع والخدمات التي يتم إنتاجها وإلى أي مدى[٥] إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تحدد تخصيص الموارد في اقتصاد ما فحسب بل تحدد أيضاً توزيعها بين الأفراد ، وبين الحاضر (الاستهلاك) والمستقبل (الادخار والاستثمار) . ويغطي التخصيص والتوزيع جزءاً أساسياً من الاقتصاد ويحدد في خاتمة المطاف ما إذا تمت تلبية حاجات جميع الأفراد ، وما إذا كانت جميع الأهداف الاجتماعية–الاقتصادية الأخرى قد تحققت ، وما إذا كان يوجد ما يكفي من الحوافز ليقوم الناس ببذل أفضل جهدهم لتحقيق تلك الأهداف . إن الاختبار الحاسم لأي نظام اقتصادي لا يكمن في أهدافه المعلنة بل في تحقيق تلك الأهداف .

---

[٥] للإطلاع على عرض واضح لموقف الاقتصاديين التقليديين إزاء الموضوع ، انظر:
Milton and Rose Friedman, *Free to Choose* (1980), pp.9-37; A.Samuelson, *Economics* (1980) , pp. 15-18.

دور النظرة العالمية والاستراتيجية

١٠ ـ على الرغم من أن هذه الأسئلة الثلاثة كلها أسئلة مباشرة واضحة فيما يبدو إلا أنها مشحونة بالقيم ولا يمكن الإجابة عنها في الفراغ . فلا بد أن تقوم على أساس نظرة عامة للحياة أو فلسفة وإستراتيجية . فكل مجتمع أو نظام إنما يخضع لنظرته العامة للحياة التي تقوم على أساس مجموعة من الافتراضات الضمنية أو الصريحة التي تدور حول أصل الكون وطبيعة الحياة البشرية . فهذه النظرة العامة للحياة تتحكم، كما قال آرثور لافجوي (Arthur Lovejoy)، "بطابع تفكير الإنسان حول أي موضوع تقريبا"[٦]. فاختلاف الآراء يؤدي إلى استنتاجات مختلفة عن معنى الحياة البشرية وغايتها ، وعن الملكية النهائية للموارد المحدودة المتاحة للبشر والهدف من هذه الملكية ، وعن علاقة البشر بعضهم ببعض (حقوقهم ومسئولياتهم) وعلاقتهم ببيئتهم ، ومعايير الكفاءة والعدالة. إن لمثل هذه النظرة العامة للحياة مهمة تشبه مهمة الأساس بالنسبة للبناء : فمع أن الأساس الذي يقوم عليه البناء هو دائما خفي لا يرى ولا يذكر، إلا أنه يبقى له دور مؤثر .

١١ ـ إن إستراتيجية النظام نتيجة منطقية لهذه النظرة العامة إلى الحياة. فلكي تكون الإستراتيجية كاملة وفعالة لتمكين النظام من تحقيق أهدافه لا بد لها أن تتضمن عدداً من العناصر الأساسية التي لاغني عنها . فلا بد لها من آلية اصطفاء تمر من خلالها جميع الطلبات بواسطة إما اليد "الخفية" (للسوق) أو"المرئية" (للدولة) للمحافظة على التوازن بين الموارد ، والطلبات على الموارد، ولتحقيق الحد الأمثل من الكفاءة والعدالة . ولا بد لها أيضاً من آلية تحفز الأفراد على بذل أقصى جهدهم لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة المجتمع . كما لا بد أن يكون لديها طريقة فعالة لتحديد الهيكل الاجتماعي-الاقتصادي للتمكن من نقل الموارد بسرعة من استعمال لآخر حتى يتم أكفأ وأعدل تخصيص وتوزيع لتلك الموارد .

---

٦ Arthur Lovejoy, *The Great Chain of Being* (1960), p. 7

١٢ ـ وإذا لم تكن النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية في نظام ما منسجمة مع أهدافه المعلنة فإن هذه الأهداف لا يمكن أن تبرر إلى حيز الوجود[٧]. فإذا أردنا أن نزرع شجرة مانجا فلا بد لنا من بذرة مانجا : ولا تغني في ذلك بذرة ليمون مهما كانت جيدة[٨]. فالأنظمة التي تنطوي على تناقض كامن بين أهدافها ونظرتها العامة إلى الحياة أو إستراتيجيتها ، غير قادرة على تحقيق عمليات التكيف الأساسية في أنماط الحياة ، وفي هيكل اقتصاداتها وتنظيم تلك الاقتصادات . لذلك فإنها عرضة للأزمات . ولا يمكن للناس الذين يعيشون في ظل تلك الأنظمة إلا أن يكونوا ضحايا الوعود الكاذبة – الوعود التي لا يمكن أن تتحقق، بصرف النظر عن كمية التكيفات الطفيفة التي تتم. فهذه التكيفات لا يمكنها النفاذ إلى أصل المشكلة . فهي تتصدى فقط لأعراض التناقض لكنها تفشل في تحقيق الانسجام بين النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية وبين الأهداف . لذلك فإن المشاكل تعود إلى الظهور بشكل آخر ، أكثر خطورة، وأكثر تفاقماً في كل مرة.

الأنظمة السائدة

١٣ ـ لقد طرحت تفسيرات عديدة للكون ولطبيعة الحياة البشرية ومعناها. وقد أدت هذه التفسيرات إلى أنماط مختلفة من الحياة وإلى أنظمة اقتصادية مختلفة ، يقوم كل منها بشكل صريح أو ضمني على نظرتها العامة إلى الحياة . وكل منها طرح إستراتيجية مختلفة لحل المشكلة الاقتصادية . وتسود العالم اليوم ثلاثة أنظمة اقتصادية : الرأسمالية ، والاشتراكية ، وما انبثق عنهما من نظام دولة الرفاهية العَلْمانية . وقد تعرض كل من هذه الأنظمة لعمليات تصحيح وتنقيح

---

[٧] للإطلاع على تفصيل هذا الطرح ، أنظر، فيما يخص الرأسمالية :
Edward S. Greenberg, *Serving the Few : Corporate Capitalism and the Bias of Government Policy* (1974);

وفيما يخص دولة الرفاهية العَلْمانية انظر :
Claus Offe, *Contradictions of the Welfare State*, ed. J. Keane (1984).

[٨] اقتبست المقارنة بين بذور المانجا والليمون من سيد أبو الأعلى المودودي،
Islami Riyasat (1982), p. 695.

أساسية ، أُدخلت على شكله الأصلي من جراء مختلف المشاكل التي اعترضته عبر السنين والتغييرات التي طرحت لحل تلك المشاكل . فالشكل الحالي لتلك الأنظمة يختلف اختلافاً كبيراً عن الشكل الذي كانت عليه أصلاً . ومع ذلك، وبالرغم من عمليات "التنقيح" المختلفة التي أدخلت على تلك الأنظمة، وبالرغم من الثروة الضخمة التي أوجدتها البلدان التي طبقت هذه الأنظمة، وبالرغم من مواردها الوافرة ، فإن هذه البلدان قد فشلت بدرجات متفاوتة في تحقيق الأهداف التي تطمح إليها . والعديد منها يواجهه أيضاً حالات خطيرة من اختلال اقتصادها الكلي ، بل إن مشاكلها مازالت في ازدياد . كما حصل ارتفاع في معدل الاضطراب الاجتماعي والجريمة . وهي بوجه العموم تواجه حالة من الأزمات .

١٤ ـ إن المشاكل التي تواجهها تلك الأنظمة ليست، كما سنبين في هذا الكتاب ، أحداثاً طارئة خارجة عنها وغير متأصلة فيها . بل هي نتيجة طبيعية، يمكن توقعها إلى حد ما ، للعيوب الهيكلية الكامنة في تلك الأنظمة نفسها. وهذه العيوب تنشأ عن التعارض بين أهدافها المغروسة في ماضيها الأخلاقي والديني ، ونظرتها العامة إلى الحياة وإستراتيجيتها ، اللتين جاءتا ثمرة للعلمانية وتتنافران مع التقاليد الدينية . لذلك فان الأنظمة القائمة، والتي تحتاج هي نفسها، كما قال بورت(Burtt)، إلى " إعادة النظر والإتيان بفلسفة صحيحة للإنسان "[٩]. لا تستطيع أن تقدم نموذجاً يمكن للبلدان الإسلامية أن تحاكيه لتحقيق أهدافها . بل كيف تحاكيه ، ومواردها اقل بكثير نسبياً ، وهي تحتاج إلى عقود من السنين لتبلغ مرحلة قريبة من المراحل التي وصلتها البلدان التي طبقت تلك الأنظمة .

البديل الإسلامي

١٥ ـ يتوخى الإسلام نظاماً اقتصادياً يختلف اختلافاً أساسياً عن الأنظمة السائدة، ويستمد جذوره من الشريعة الإسلامية ويستقي منها نظرته العامة إلى

---

[٩] Edwin A. Burtt, *The Metaphysical Foundations of Modern Science* (1955), p. 27.

الحياة ، فضلاً عن أهدافه واستراتيجيته . إن أهداف الإسلام (مقاصد الشريعة)، خلافاً لأهداف الأنظمة التي يغلب عليها الطابع العَلْماني في العالم اليوم ، ليست أهدافاً مادية في أساسها ، بل تقوم على مفاهيم الإسلام المتعلقة بخير البشر وفلاحهم وبالحياة الطيبة ، تلك المفاهيم التي تعول تعويلاً بالغاً على الأخوة والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية وتقتضي إشباعاً متوازناً لكل من الحاجات المادية والروحية لجميع البشر[١٠]. وهذا ينجم عن الإيمان بأن جميع البشر متساوون من حيث أنهم عيال الله والخلفاء على الأرض ، ولا يمكنهم أن ينعموا بالسعادة الداخلية والطمأنينة حتى يتحقق الخير الحقيقي للجميع من خلال إشباع الحاجات الروحية والمادية على حد سواء .

مقاصد الشريعة الإسلامية

١٦ ـ تتضمن مقاصد الشريعة (ويشار إليها هنا فيما بعد بكلمة "المقاصد") كل ما تدعو إليه الحاجة لتحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" ضمن حدود الشريعة . ويرى الغزالي ، كما ورد في النص المقتبس في مستهل هذه المقدمة ، أن المقاصد تشمل كل ما يعتبر لازماً لحماية الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

١٧ ـ ولقد كان الغزالي حكيماً حين جعل الدين في طليعة المقاصد ، لأن الدين ، في المنظور الإسلامي ، أهم عنصر لسعادة البشر وخيرهم . فهو يقيم العلاقات البشرية على أساس سليم ، ويمكّن البشر من التفاعل فيما بينهم بطريقة متوازنة، يهتم البشر فيها بعضهم ببعض ويتعاونون على ضمان سعادة الجميع وخيرهم. كما يوفر الدين مصفاة أخلاقية لتخصيص الموارد وتوزيعها وفق مقتضيات الأخوة والعدالة الاجتماعية–الاقتصادية ، ووفق نظام للحوافز

---

[١٠] وردت كلمة "فلاح" في القرآن الكريم أربعين مرة على الأقل في صيغ مختلفة. كما أن الدعوة إلى "الفلاح" تسمع من المئذنة خمس مرات كل يوم في عبارة "حي على الفلاح"، التي تكرر مرتين . فتزكية النفس الانسانية ، في الإسلام ، هي عنصر أساسي في سعادة البشر ، وكل جهد يبذل لتحقيق السعادة بدون ذلك لابد أن يخيب . وقد وردت عبارة "الحياة الطيبة" في الآية التالية في القرآن الكريم : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (سورة النحل /٩٧) .

يضفي على إشباع الحاجات والتوزيع العادل للدخل والثروة قوة فاعلة . فإذا لم يقترن عنصر الدين بجميع القرارات البشرية ، سواء أكانت تتخذ في إطار البيت أم غرفة اجتماعات مجالس إدارة الشركات ، أم السوق أم المكتب السياسي ، فإنه من المتعذر تحقيق الكفاءة والعدالة في تخصيص وتوزيع الموارد ، وتقليص حالات اختلال توازن الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى الحد الأدنى ، أو التغلب على الجريمة والمنازعات وحالات التوتر ومختلف أعراض الاضطراب الاجتماعي .

١٨ - بل إنه لا يمكن حتى تعريف الكفاءة والعدالة بدون اللجوء إلى مصفاة أخلاقية[١١] . وكما قال فرانك نايت (Frank Knight) بحق ، فإن أهم مبدأ في الفيزياء هو أن المادة لا تزداد ولا تفنى . فإجمالي الناتج المادي يكون دائماً مساوياً لإجمالي المُدخلات . لذا فإن التعريف الصحيح للكفاءة ليس هو: النسبة بين إجمالي "النواتج" وإجمالي "المدخلات" (لان هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح بالضرورة)، بل هو : النسبة بين الناتج **النافع** وإجمالي المدخلات[١٢] . وهذا يعني أنه لابد من مقياس قيمي "للنفع" حتى يمكن قياس الكفاءة. وسوف نبين في هذا الكتاب أن الأذواق الفردية والأسعار لا توفر في حد ذاتها ذلك المقياس إذا كان الهدف هو خير الجميع . فلابد من إتمامها بمصفاة أخلاقية يقبلها المجتمع. وإذا كان تعريف الكفاءة بدون معايير أخلاقية صعباً ، فإن تعريف العدالة بدون هذه المعايير أصعب.

---

[١١] See M. Anas Zarqa," Capital Allocation, Efficiency and Growth in an Interest-free Islamic Economy", November 1982,p. 49; and "Islamic Economics: An Approach to Human Welfare" , in K. Ahmed, Studies in Islamic Economics (1980), pp. 3-18 . See also Benjamin Ward, *What is Wrong with Economics*? (1972), p. 211.

[١٢] Frank H. Knight, "Social Economic Organization" , reprinted from his *The Economic Organization*, pp. 3-30, in W. Breit, *et al., Readings in Microeconomics* (1986), p. 4.

وأنا ممتن للدكتور محمد أنس الزرقا للفته نظري إلى هذه الحجة.

١٩ ـ لقد وضع الغزالي المال في آخر القائمة لأنه ليس غاية في حد ذاته ، بل هو وسيلة فقط ، وإن كان وسيلة هامة لا غنى عنها لتحقيق سعادة البشر. ولا يمكن للمال أن يساعد في تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم تخصيصه بكفاءة وتوزيعه على نحو عادل . وهذا يقتضي ، كما ورد آنفاً ، استيفاء بعض المعايير الأخلاقية في السعي وراء المال أو إدارة الأسواق أو عمل المكتب السياسي . وإذا أصبح المال غاية في حد ذاته ، فانه يقود إلى حالات من الظلم ، واختلال التوازن ، والإفراط البيئي ، مما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تقليل سعادة الغالبية العظمى من أفراد الجيل الحالي والجيل القادم .

٢٠ ـ أما المقاصد الثلاثة المتوسطة بين الهدف الأول والخامس (النفس والعقل والنسل) فهي تتعلق بالإنسان نفسه الذي تولي الشريعة سعادته اهتمامها الأول. إن فالالتزام الأخلاقي بالسعي لتحقيق تلك المقاصد الثلاثة ، يوجه تخصيص وتوزيع الموارد توجيهاً حازماً لا يمكن أن يأتي من مجرد الأسعار والأسواق في بيئة علمانية. فالنفس والعقل والنسل يجب حمايتها وإثراؤها للبشر كلهم ، وليس فقط للأغنياء والمنعمين . وكل ما يلزم لتوفير تلك المقاصد الثلاثة للجميع يجب اعتباره "حاجة"، ويجب عمل كل ما هو ممكن لضمان تلبيتها – من غذاء كاف وملبس ، وتربية مناسبة للتنمية الروحية والعقلية، وسكن وبيئة روحية ومادية صالحة (تنخفض فيها حالات التوتر والجريمة والتلوث)، ومرافق طبية ومواصلاتٍ مريحة، وما يكفي من أوقات الفراغ للوفاء بجميع الالتزامات الأسرية والاجتماعية الأساسية ، وفرصة كسب العيش الشريف . ويتعين على تخصيص وتوزيع الموارد أن ينحيا منحىً يساعد على تلبية هذه الاحتياجات وغيرها من احتياجات تعتبر أساسية . ومن شأن إشباع جميع هذه الحاجات أن يجعل جميع أفراد الجيل الحالي وجيل المستقبل ينعمون بالهدوء والراحة والصحة والفعالية ، وأن يمكنهم من الإسهام الغزير في تحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" واستمرارهما . وأي تخصيص وتوزيع للموارد لا يعين على تحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" لا ينطوي على "الحكمة"، وفق ما جاء في النص المقتبس عن ابن القيم آنفاً ، ولا يمكن اعتباره متحليا بالكفاءة أو العدالة.

الفجـوة الواســعـة

٢١ ـ ومن المؤسف أنه بسبب من بعض العوامل التاريخية ، (عـاملان منهـا هما انحطاط المسلمين ، وما نجم عن ذلك من إخضاع القـوى الإمبرياليـة لهـم ، الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء) ، فإن هنالك فجوة واسعة بين الشـريعة والممارسة الفعلية لها في البلدان الإسلامية . فالمجتمع الإسـلامي لا يعكـس بهـاء الإسلام الروحي . ولا يوجد في واقـع الأمـر لـدى الغالبيـة العظمـى للمجتمـع حتى شعور بالخصائص اللازمة المطلوبة من المسلم أو مـن المجتمـع الإسـلامي . فالعقيدة المهيمنة السائدة في البلدان الإسلامية ليست الإسلام بـل العَلْمانيـة الـتي يشوبها مزيج من الإقطاعيـة والرأسماليـة والاشـتراكية . أمـا النظـام الاقتصـادي الإسلامي فإنه لا يسود في أي جزء مـن العـالم الإسـلامي . ولازالـت البلـدان الإسلامية تحاول حل مشاكلها الاقتصادية مـن خـلال سياسـات نشـأت ضمـن المنظور العَلْماني للأنظمة السائدة . غير أن مشـاكلها تفـاقمت وابتعـدت أكـثر فأكثر عن تحقيق مقاصد الشريعة . فبالرغم من ارتفـاع النـاتج المحلي الإجمـالي فإن الفقر لم يتراجع، بل تزايد . كما ازدادت حالات عدم المسـاواة في الدخـل والثروة سوءاً ، وبقيت الحاجات الأساسية لشعوبها لم تشبع وتفاقمت حـالات العجز في ميزانيات القطاع العام مثلما في مـيزان المدفوعـات والديـن الخـارجي، وهكذا يتواصل خطر التضخم . وقد أشار رئيس وزراء ماليزيا ، محاضر محمد ، إلى أن الأفكار الرامية إلى القضاء على الفقر في العالم الثالث توشك أن تنفد . " إن البحث عن الحلول في مفاوضاتنا مـع البلـدان المتقدمـة قـد وصـل عمليـاً إلى طريق مسدود ". فالمسئولون في العالم الثالث " واجهوا مهمة مروعـة في محاولـة إيجاد أفكار جديدة لانتشال البلدان الفقيرة من الديون المتصاعدة "[١٣]. فمـا هـو السـبب في ذلـك ؟ وهـل بوسـع "الأسـلمة" (إعـادة بنـاء اقتصـادات البلـدان الإسلامية في ضوء التعاليم الإسلامية) أن تنفع في تحقيق المطلوب؟

---

١٣ *Arab News*, 2 March 1988.

هذا الكتاب

٢٢ ـ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن هذا السؤال . وهو يتألف من قسمين: الأول يتناول الأنظمة الخائبة التي يتعين على البلدان الإسلامية تجنبها إذا أرادت أن تحقق أهدافها الاجتماعية-الاقتصادية . وتتناول الفصول الثلاثة الأولى من هذا القسم بالتحليل النظرة العامة إلى الحياة للأنظمة السائدة وإستراتيجيتها ، لا لمجرد النقد ، بل لتحديد أسباب التناقض الواقع بين أهدافها، ونظرتها العامة إلى الحياة وإستراتيجيتها ، وما يؤدي إليه ذلك التناقض من نتائج. وهذا سيمكّن القراء من إدراك السبب الذي يجعل هذا التناقض يحبط ، ويظل يحبط ، جهود البلدان التي تطبق هذه الأنظمة ، لتحقيق الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد النادرة في الوقت ذاته . وسيمكّنهم أيضاً من متابعة مناقشة الفصل الرابع التي تدور حول السبب الذي جعل وضع السياسات الاقتصادية التي تطبقها البلدان النامية ، ضمن منظور الأنظمة السائدة ، يقود إلى حالات من التناقض ، وإلى تفاقم مشاكلها . ولم يقتصر ذلك على زيادة حدة اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي والتوازن الخارجي، بل أدى أيضاً إلى إحباط هدفها الرامي إلى تحقيق العدالة .

٢٣ ـ أما القسم الثاني الذي يتكون من سبعة فصول فإنه يناقش الحل الإسلامي. ويبين أول هذه الفصول ، وهو الفصل الخامس ، نظرة الإسلام العامة إلى الحياة وإستراتيجيته ، وما تنطويان عليه من انسجام مع المقاصد . ويمهد الفصل السادس، من خلال سرد ما يعانيه العالم الإسلامي من اعتلال، الطريق لمناقشة خمسة أبعاد مختلفة للسياسة التي يتعين أن تعتمدها البلدان الإسلامية ، في ضوء التعاليم الإسلامية ، بغية تحقيق "المقاصد" دون التسبب في اختلالات توازن طويلة الأمد . وقد تم تخصيص فصل مستقل لكل واحد من هذه الأبعاد الخاصة بالسياسة . فسيبحث الفصل السابع سبل تقوية العامل البشري ، الذي له أهمية بالغة بوجه العموم ، لكنه يكتسي أهمية حاسمة في نظام يجعل البشر محور جميع الإصلاحات والجهود الاجتماعية-الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء. ويبحث الفصل الثامن في مختلف سبل تقليص تمركز الثروة ، مما يلزم لتحقيق العدل الاجتماعي - الاقتصادي

الذي يوليه الإسلام أقصى أهمية في نظام قيمه . ويبين الفصلان التاسع والعاشر أنواع تحديد الهيكل الاقتصادي والمالي اللازمة لتحقيق أهداف الإسلام الاجتماعية – الاقتصادية . ويتناول الفصل الحادي عشر بإيجاز تخطيط السياسة الاستراتيجية اللازم لتنفيذ ما تنطوي عليه التعاليم الإسلامية من نتائج تنفيذاً فعالاً .

٢٤ ـ ويلخص الفصل الختامي المناقشة التي دارت خلال الفصول الأحد عشر مما يتيح للقارئ مراجعة جوهر التحليل برمته . وبما أن هذا الكتاب هو في أساسه عبارة عن مناقشة للمشكلة الاقتصادية فإنه ليتناول الجوانب الروحية "للفلاح" و"الحياة الطيبة" إلا بمقدار ما تمتّ به من صلة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية .

٢٥ ـ وقد يبدو من المحال مناقشة مشاكل جميع البلدان الإسلامية في كتاب واحد. فثم بلدان إسلامية تتمتع بدخل عال وأخرى ذات دخل متوسط وأخرى ذات دخل متدن ، وهي في مراحل مختلفة من النمو الاقتصادي وتواجه مشاكل مختلفة. وبالرغم من ذلك فإن مشاكلها الأساسية هي في جوهرها واحدة والاختلافات بينها مجرد اختلافات في حجم تلك المشاكل[١٤]. فجميع هذه البلدان تواجه ندرة نسبية في الموارد . ومع ذلك فإنها بصفتها بلداناً إسلامية فهي ملزمة إلزاماً مؤكداً بأن تحقق "المقاصد" دون إحداث حالات مستديمة من الاختلال في التوازن . لذا يمكنها كلها أن تستفيد من المناقشة، ولو بدرجات متفاوتة . بيد أن الكتاب يتوجه بشكل رئيسي إلى البلدان الأكثر فقراً وإلى البلدان ذات الدخل المتوسط التي تعاني من مشاكل أكثر حدة من مشاكل البلدان الأخرى .

---

[١٤] من المناسب أن نقتبس في هذا السياق من الاقتصادي هابرلر الذي يقول : "إني أومن بما يدعوه بعض الاقتصاديين المعنيين بالتنمية : الاقتصاد الواحد ، "monoeconomics" أي أن الأسس نفسها تنطبق على البلدان النامية والبلدان المتطورة على حد سواء . إلا أن اعتماد الاقتصاد الواحد لا يعني أن "وصفات" السياسة المقترحة يجب أن تكون واحدة لجميع البلدان.
(Gottfried Haberler, *"Liberal and Illiberal Development Policy", in* Gerald M. Meier, ed., *Pioneers in Development, Second Series* (1987),p.53.

القسم الأول

الأنظمة الخائبة

﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾

(النجم: ٢٩)

﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ﴾

(الإنسان: ٢٧)

الفصل الأول

حدود الرأسمالية

إن الفقر الموجود في وسط الوفرة ، والبحبوحة الخالية من البهجة ، إنْ هما إلا أعراض لاضطراب عميق .

تيبور سكتوفسكي(Tibor Scitovsky)[1]

١ لا توجد الرأسمالية بمعناها الكلاسيكي للحرية الاقتصادية (Laissez-faire) في أي مكان . فقد تم تعديلها عبر القرون ، حيث تدخلت الحكومات على نطاق واسع لتصحيح آثارها السلبية على العدالة . ومع ذلك فإن لها جاذبية سحرية لازالت تجعل منها نموذجاً يحتذى . وقد تعززت هذه الجاذبية من جراء فشل الاشتراكية ، وزوال الوهم عن دور الحكومة الكبير في الاقتصاد ، وردة الفعل الانعكاسية ضد دولة الرفاهية . وقد تعالت في السنوات الأخيرة ، من المنابر الفكرية والسياسية على حد سواء ، الصيحات التي تدعو إلى الليبرالية، أو العودة، بالقدر الممكن ، إلى النموذج الكلاسيكي مع "الحد الأدنى" لتدخل الحكومة . وهذه الدعوة في الوقت الراهن تستحوذ على التفكير وعلى السياسات الاقتصادية ليس للبلدان الصناعية الغربية فحسب ، بل أيضاً لجزء كبير من العالم الثالث والبلدان الشيوعية التي تتحرر الآن . لذا من المستصوب أن نفهم منطق النظام الرأسمالي، والعناصر التي أدت إلى تطور نظرته العامة إلى

---

[1] Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy* (1976).

الحياة واستراتيجيته، وأن نرى ما إذا كان من الممكن منطقياً لهذا النظام أن يحقق الكفاءة ، التي يُفترض أنها من خصائصه المميزة ، والعدالة التي يسلم الكثير من الاقتصاديين الآن بأنه لا يستطيع تحقيقها . وستتم مناقشة بعض التعديلات على هذا النظام التي أصبحت جزءاً من الحكمة التقليدية لمعالجة الحالات التي فشل فيها النظام . وهي تعديلات أصبحت مع ذلك الآن موضع شك . لكن الجزء الرئيسي من المناقشة سيرد في الفصل الثالث المعني بدولة الرفاهية .

٢ يمكن القول بأن الرأسمالية تتميز بالخصائص الخمس التالية : (أ) فهي ترى أن التوسع المتسارع للثروة، والإنتاج الأقصى وإشباع الرغبات طبقاً لأذواق الأفراد، أمور ذات أهمية أساسية في رفاهية البشر ؛ (ب) تعتبر أن حرية الفرد التي لا يعوقها عائق في السعي وراء المصلحة المالية الذاتية وفي حيازة وإدارة الأملاك الخاصة أموراً لازمة للمبادرات الفردية ؛ (ج) تفترض أن المبادرة الفردية إلى جانب عملية اتخاذ القرارات بشكل لا مركزي في أسواق متنافسة تعمل بحرية ، هي شروط كافية لتحقيق الحد الأقصى من الكفاءة في تخصيص الموارد ؛ (د) لا تعترف بضرورة إسناد دور هام للحكومة أو للقيم الجماعية المشتركة ، سواء في الكفاءة التخصيصية أو عدالة التوزيع ؛ (هـ) تدعي أن عمل جميع الأفراد لخدمة مصالحهم الذاتية سيؤدي أيضاً تلقائياً إلى خدمة المصلحة الاجتماعية المشتركة .

منطق النظام: التناسق المزعوم

٣ إن السمة الحاسمة في المنطق الكلي لنظام السوق هو التناسق المزعوم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة . فيفترض في الأفراد بوصفهم مستهلكين أحراراً أنهم يتصرفون على نحو رشيد ويحققون القدر الأعظم من المنفعة من خلال شرائهم، بأدنى الأسعار ، للسلع والخدمات التي تحتل مركزا أعلى في سلم تفضيلاتهم . وتتجلى تفضيلاتهم في السوق من خلال طلبهم أي استعدادهم لدفع ثمن السوق . كما أن المنتجين ، يتصرفون بطريقة رشيدة ويستجيبون استجابة "منفعلة" لهذا الطلب ، (بمعنى أنهم يتأثرون به لكن لا يؤثرون عليه) من خلال إنتاج كل ما يساعدهم على تحقيق الحد الأقصى من الربح بأقل

تكلفة . وتحدّد الأسعار التي تباع فيها السلع والخدمات في السوق بالتفاعل الحر بين المستهلكين الذين يسعون لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة ، والمنتجين الذين يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح ، في ظروف التنافس التام في السوق . وتعمل هذه الأسعار (والتكاليف التي هي أسعار أيضاً) بوصفها **آلية تصفية** حيادية القيم وتؤدي إلى إنتاج ذلك الشكل من السلع والخدمات التي توفر الحد الأقصى من الانسجام مع تفضيلات المستهلكين . كما تحكم هذه الأسعار تلقائياً نقل الموارد من استخدام لآخر، مما يؤدي إلى أكفأ استخدام للموارد دون جهد شعوري أو تدخل من أحد.

٤ وبما أن تشكيلة السلع والخدمات الناجمة عن نشاط السوق تعكس أذواق المستهلكين ، فهي الأكثر "كفاءة" ويتعذر الإتيان بأفضل منها . وبما أن هذه التشكيلة تحدد أيضاً الدخل الذي يجنيه كل من عناصر الإنتاج على أساس إسهامه في الناتج والإيرادات ، فيكون توزيع الدخل الناجم عن ذلك "عادلاً" أيضاً[٢]. ويتم ، عند نقطة التوازن ، تحقيق الحد الأقصى من إشباع المستهلكين (أي المنافع التي ينالونها) ، وتتقلص تكاليف المورّدين إلى الحد الأدنى ، وتزداد عائدات العناصر (بما في ذلك الأجور والأرباح) إلى الحد الأقصى . فنظام السوق إذاً لا يحدد الاستخدام " الأكفأ " للموارد فحسب بل يحدد أيضاً " أعدل" توزيع للدخل بطريقة عقلانية وغير منحازة وبدون **أحكام قيمية** . كما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة . وفي إطار نظام السوق لا يعود من الجائز (منطقياً) السؤال عما إذا كانت تشكيلة السلع التي يولدها تلبي الحاجات البشرية الأساسية وما إذا كان التوزيع عادلاً ، لأن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها بدون أحكام قيمية جماعية لا يمكن إثباتها بصورة موضوعية غير منحازة ، بخلاف أسعار السوق التجارية . كما لا يجدر طرح أسئلة حول

---

[٢] لا شك أن قلة من الاقتصاديين هم الذين يساندون هذا الرأي . بيد أنه نتيجة منطقية للتناسق المفترض بين المصالح العامة والخاصة وقد أعتنقه كثير من الاقتصاديين من أمثال جيه. بي. كلارك (J. B. Clark) الذي كان يشعر أن دخل كل عنصر إنتاج (Factor incomes) في الحقيقة يقارب مقاربة وثيقة قيمة المنتج الهامشي لذلك العنصر، أنظر:
G. Stigler, *Production and Distribution Theories: The Formative Period*" (1941)).

لذا فقد قدم المور المنطقي لمبدأ عدم التدخل الحكومي الذي كان يعتز به كثيراً.

التفاوت في الثروة لأن ثروة الأفراد تمثل الادخارات ، الناجمة عن القيمة السوقية لإسهاماتهم في الناتج وعن إحجامهم عن الاستهلاك . لذا لا حاجة إلى التدخل الحكومي إلا بمقدار ما يكون ذلك لازماً لضمان المنافسة والأسواق المنتظمة وتصحيح فشل السوق في توريد **السلع العامة** .

٥ ويعد كل توازن لسوق تنافسية حالة من **أمثلية باريتو**-تعني أنه لا يمكن جعل أي إنسان أحسن حالاً بدون جعل إنسان آخر أسوأ حالاً- يجب قبولها على أنها تحقق "الكفاءة" و"العدالة" على حد سواء . وهكذا فإن مصطلحي "الكفاءة" و"العدالة"، حسب تعريفهما ضمن هذا الإطار ، لا يمتان بصلة مباشرة إلى أهداف القضاء على الفقر وتلبية الحاجات وتخفيض حالات عدم المساواة في الدخل والثروة. بل يفترض أن هذه الأهداف ستتحقق بوصفها شيئاً ناجماً -ولابدّ- عن "الكفاءة" و"العدالة" اللتين تتحققان بواسطة التوازن التنافسي . وأي تدخل خارجي لتغيير الوضع الراهن لا بد أن يؤدي إلى نتائج أقل كفاءة وعدالة . والطريقة المقبولة الوحيدة لتغيير الوضع الراهن ستكون ضمن إطار أمثلية باريتو-جعل بعض الناس في "وضع أفضل" دون جعل أي شخص آخر في "وضع أسوأ" .

٦ لكن التاريخ والتجربة يناقضان الانسجام المزعوم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . فقد فشل النظام في تحقيق العدالة ، إذ أدت اليد "الخفية" لقوى السوق التي توجهها "المصلحة الذاتية" ، كما قال دالتون (Dalton) ، إلى إيجاد "مجتمع غير إنساني ، جدير بالازدراء وغير عادل تسرب إليه الروح التجاري والانقسام الاجتماعي والصراع بين صاحب العمل والمستخدم ، بين صاحب العقار والمستأجر، بين الحاكم والمحكوم"[٣]. والسبب في ذلك يعود إلى أن منطق الرأسمالية يقوم على عدد من الافتراضات بشأن الشروط المسبقة غير الواقعية التي لم تتحقق ولن تتحقق في الظروف العادية . وكما قال بريتان (Brittan) بحق : "إن المجموعة الكاملة للافتراضات والشروط الجانبية والقيود

---

٣ George Dalton, *Economic System and Society* (1974), p. 68.

اللازمة لتجعل السعي للكسب في السوق مؤدياً لنتائج مفيدة (اجتماعياً) لا يمكن الإحاطة بها إحاطة كاملة . فثمة قواعد عديدة على جانب أكبر من الأهمية لا تتم صياغتها صياغة محددة صريحة حتى تنشأ مشكلة خاصة"[٤]. وبما أن قوة الدفع العَلْمانية لنظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة قد لعبت الدور الأهم في فشلها في تحقيق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية، فمن الأهمية بمكان فحص العناصر التاريخية التي أدت إلى نشوء هذه النظرة العامة إلى الحياة .

القوة الدافعة نحو العَلْمانية

نظرة فلسفة التنوير (Enlightenment) العامة إلى الحياة

٧ لقد تأثرت نظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة تأثراً كبيراً بحركة "التنوير" التي امتدت عبر حوالي قرنين ، اعتباراً من أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر . وكان مصطلح التنوير ، الذي كثيراً ما كان يستخدم كمرادف لعبارة "عصر العقلانية" في شكله المتطرف "رفضاً للكثير من المعتقدات المسيحية، ونقيضاً لها من بعض الجوانب"[٥]. إن الخوض في الأسباب العديدة لهذا الموقف المناهض للدين يخرج عن نطاق هذا الكتاب . على أنه من المؤكد أن أحد هذه الأسباب يعود إلى فساد الكنيسة واستبدادها . فقد كان يوجد "الكثير من الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين بحيث أنه يمكن الاستشهاد بألف حالة وحالة للدلالة على ذلك"[٦]. ومن سوء الحظ أن هذا الشعور المعادي لرجال الدين قد زعزع أيضاً الثقة بالدين السماوي مما أدى إلى

---

٤ Samuel Brittan, *Two Cheers for Self-Interest: Some Moral Prerequisites for a Market Economy* (1985), p. 16.

٥ Crane Brinton, "Enlightenment", in *Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol. 2, p. 521.

٦ Will Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 5, p. 572.

اعتبار كل ما تمثله الكنيسة "لا يمكن الدفاع عنه"[٧]. وترددت أصداء صرخة فولتير "اسحقوا هذا الشيء الشائن" طيلة فترة التنوير[٨]. بل إن ديورانت (Durant) يؤكد أنه "كان من المحتمل أن تحافظ الكنيسة على الروادع الناجمة عن الإيمان بما بعد الطبيعة ، التي نصت عليها الكتب العبرية والتقاليد المسيحية، لو أن رجالها كانوا يعيشون حياة تتسم بالاستقامة والتقوى"[٩].

٨ وقد نصّب كبار مفكري عصر التنوير العقل البشري سلطاناً مطلقاً على الشئون البشرية ، مكان الإيمان والحدس . كانوا يقولون إن المعرفة لا تستمد إلا من المدركات الحسية . وأسندت لقوة العقل وحده ثقة عظيمة في قدرته على إرساء الحقائق ما وراء الطبيعية (الميتافيزيقية) المطلقة . واكتسبت السلسلة الكلاسيكية من الفلاسفة لوك (Locke)-بيركلي (Berkeley)-هيوم (Hume)-كانت (Kant) الاحترام لدى الصفوة ولعبت دوراً هاماً في إثارة الشك ، بالله بوجه عام ، وبخلود الروح البشري والقيم الأخلاقية والحياة بعد الموت وغيرها من المفاهيم الدينية . فقد وصف هيوم تلك المعتقدات بأنها "مغالطة ووهم"[١٠]. وقد عملت مثل تلك الملاحظات على إيجاد مناخ ملائم لقبول نظرة نيوتن العالمية التي زعمت الله "صانع ساعات" كان لابد من وجوده لإطلاق حركة "آلة نيوتن العالمية" ولضمان حركتها الدائبة، دون أن

---

[٧] E. A. Burtt, *The Metaphysical Foundations of Modern Science* (1955), p. 17.

[٨] كتب فولتير في "رسالة التسامح" (*Treatise on Toleration*) يقول :"كان يمكن له أن يتحمل سخف العقيدة لو أن رجال الكهنوت كانوا يطبقون ما يقولونه في مواعظهم ويتسامحون إزاء الاختلافات ، لكن " أموراً دقيقة لا يوجد أي أثر لها في الأناجيل هي مصدر النزاعات الدموية في التاريخ المسيحي"

Selected Works, p. 62, cited by Will Durant, *The Story of Philosophy* (1970) , p. 237.

[٩] Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 5, p. 571.

[١٠] See John Passmore, "Logical Positivism", *Encyclopaedia Philosophy* (1967), vol. 5, p.53.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يتدخل في عملياتها . وقد عبر فولتير عن ذلك في عبارته التي يستشهد بها كثيراً: "لو لم يكن الإله موجوداً لكان من اللازم اختراعه"[١١].

٩ وقد أدى هذا المفهوم الآلي للكون إلى تفسير آلي حتى للروح الإنساني[١٢]. وأصبح ينظر إلى الإنسان ، شأنه في ذلك شأن الكون من حوله ، على أنه نشأ بمحض الصدفة عن طبيعة عمياء مجردة من كل غاية تعمل من خلال تغيرات طارئة في تطور ذاتي التصميم وذاتي الحركة . وهو تحت رحمة قوى عمياء" قذفت به إلى الوجود دون وعي منها"[١٣]. ولم يكن أحد ليهتم ما إذا كانت الافتراضات التي قامت عليها النظرة العامة الجديدة للحياة صحيحة "علمياً" أم لا . بل كانت باسم العلم تعد صحيحة ابتداء .

١٠ وهكذا تضاءلت قوة تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي ويرسي قواعد الأخوة البشرية والذي يشكل بالتالي أساس الحياة . فإذا كان في الله شك، أو لم يكن له أهمية في الحياة البشرية ، فعندئذٍ لا مجال لحياة بعد الموت أو للوقوف موقف الحساب أمام الله الحَكَم العلي الكبير . وإذا كان للحياة حقاً غاية أساسية، فإن هذا يتعذر علينا معرفته ، حسب رأي ديكارت . وأصبحت الغاية البشرية مفهوماً " لا فائدة منه من الناحية العلمية "[١٤]، وتلاشت تدريجياً من

---

[١١] Quoted by Durant, *The Story of Philosophy* (1970), p. 241.

[١٢] عرف ليتر (Littre) وروبن (Robin) الروح الإنساني بأنه "من الناحية التشريحية عبارة عن وظائف العنق والعمود الفقري ، ومن الناحية الفيزيولوجية مجموع وظائف قدرة الدماغ على الإدراك" في قاموسهما (طبعة ١٨٠٩م) .

Cited by Owen Schadwich, *The Secularisation of the European Mind in the Nineteenth Century* (1975), p. 173.

ولخّص لامتري (La Mettrie) وهو طبيب إلى أنه "من الواضح أن الروح آلة مستنيرة ....لذا فالروح إن هو إلا كلمة فارغة ليس لأحد أية فكرة عنها ويتعين على الإنسان المستنير استخدامها للدلالة على ذلك الجزء المفكر في وجودنا "

La Mettrie, *Man a Machine* ", p. 128, cited by Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 9, p. 619.

[١٣] Bertrand Russell, *A Free Man's Worship-Mysticism and Logic* (1918) p. 46 ff ; See also Burtt (1955), p. 24.

[١٤] Bertrand Russell, *The Impact of Science on Society* (1953), p.6.

الفكر الاجتماعي[١٥]. وبناء على ذلك فقد خلص برتراند راسل (Bertrand Russel) إلى أن " كل جهود العصور وكل الإخلاص ، وكل الإلهامات وكل ضياء العبقرية البشرية مصيرها إلى الفناء في الموت المتزامي الأطراف للنظام الشمسي . ولا مناص من أن تدفن منجزات الإنسان تحت أنقاض كون متداع"[١٦]. وإذا لم يكن للحياة غاية نهائية فلا مجال للقيم السامية التي يعيش من أجلها الإنسان[١٧]. وعند ذلك يصبح كل شيء مباحاً ، ويكون الأساس الوحيد للقيم ، كما لخص ذلك سارتر (Sartre)، الحرية البشرية ، ولا حاجة لتبرير خارجي للقيم التي يختارها أي إنسان[١٨]. وقد عززت **الداروينية الاجتماعية** هذه الفكرة أكثر فأكثر ، وتعمقت مفاهيمها المتعلقة "بصراع البقاء" و" البقاء للأصلح ".

المادية والحتمية

١١ لقد ولّد إنكار التنوير للأفكار الدينية ، في العلوم الاجتماعية ، محاولة لتفسير السلوك الفردي والاجتماعي على غرار مبادئ الفيزياء النيوتونية . فقد أفاد لامتري (La Mettrie) أن الأفعال البشرية هي أيضاً تعود كلياً إلى أسباب

---

١٥. See R. H. Tawney, The Acquisitive Society (1948), p. 12

للإطلاع على عرض ممتاز لنموذج من الآراء بشأن معنى الحياة ، أنظر:

Paul Edwards, "Life, Meaning and value of", *Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol. 3, pp. 467-77.

١٦ Bertrand Russell, *A Free Man's Worship* (1918) , p. 46.

١٧ قدم كلارك (C.H.D. Clark) في

Christianity and Bertrand Russell (1958).

(المسيحية وبرتراند راسل) دفاعاً بليغاً عن الرأي القائل أن الحياة لا يمكن أن تكون ذات معنى بدون الإيمان الديني .

١٨ Jean-Paul Sartre, *Being and Nothingness*, tr. by Hazel Barnes (1957), p. 38. For a clear presentation of Sartre's views, see Anthony Manser, *Sartre: A Philosophic Study* (1966), and Leslie Stevenson, *Seven Theories of Human Nature* (1974), pp. 78-90.

وعمليات فيزيائية أو كيمائية[١٩]. وتوطدت دعائم الفلسفة الوضعية التي كانت تنكر وجود أو إمكان فهم القوى أو الأشياء التي لا يمكن إثباتها بالتجربة والملاحظة . ورفعت من شأن العقل والعلم دون أن تدرك حدود كل منها. وأدى هذا الجهد الرامي إلى تفسير وظائف البشر تفسيراً آلياً إلى جعل العلوم الاجتماعية علوماً مادية وحتمية (جبرية)[٢٠].

١٢ تقول المادية ، وهي النتيجة المنطقية لإنكار الله ، أن المادة هي المكون الأزلي أو الأساسي للكون الذي لا تحكمه حكمة أو هدف أو أسباب نهائية . وينبغي تفسير كل شيء على أساس كيانات أو عمليات مادية . وأصبحت المشاعر والقيم البشرية توصف بأنها مجرد أوهام لا يوجد ما يبررها في عالم الواقع[٢١]. لذا فإن الثروة والملذات الجسدية والمسرات الحسية هي القيم الوحيدة التي يمكن أن يسعى المرء إلى تحقيقها ، أو هي أعظم تلك القيم . وهكذا وفرت المادية الأساس للثقافة التجارية التي تعاظمت قوتها عبر السنين وأدت إلى مضاعفة الرغبات بما يتجاوز كثيراً قدرة الموارد المتاحة على إشباعها.

١٣وكانت الحتمية (الجبرية) هي أيضاً نتيجة طبيعية لإنكار النفس البشرية الواعية. فقد كانت تنطوي على الفكرة القائلة بأن جميع الوقائع في الكون المادي ، وبالتالي في التاريخ البشري أيضاً ، مرهونة ومشروطة بصورة مطلقة بأسبابها المادية أو الاجتماعية أو النفسية . وأعتبر لوك العقل البشري "لوحاً أملس" ليس له طبيعة داخلية خاصة به بل هو عبارة عن المادة الخام التي تقوم القوى الخارجية من اجتماعية واقتصادية بإعطائها شكلها ومضمونها . كما أكد ماركس (Marx) وفرويد (Freud) وواطسن (Watson) وسكينر (Skinner) جميعهم أن الكائنات البشرية مشروطة ببيئتها ، بعناصر خارجة عن سيطرتها الشعورية الواعية . وهكذا أصبح السلوك البشري يفسر على أنه مشروط باستجابات آلية وتلقائية لمؤثرات خارجية كما هو الحال في الحيوانات

---

١٩ Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 9, p. 618.

٢٠ لعل الوجودية هي من أهم مدارس الفكر الحديث الرئيسية التي لا تقبل الجبرية وتعتبر أن الإنسان حرٌ في اختياراته .

٢١ See Jacques Barzun, *Darwin, Marx, Wagner* (1958), p. 3.

(واطسون وسكينر) وبحالات عقلية لا شعورية خارجة عن نطاق سيطرتها الشعورية (فرويد) ، أو بالصراع الاجتماعي والاقتصادي (ماركس) . وإلى جانب تجاهل ما تتميز به النفس البشرية من خصوصية وتعقيد ، فقد أدت الحتمية إلى إنكار المسئولية الأخلاقية للسلوك الفردي . وهذا يتناقض تناقضاً حاداً مع النظرة الدينية التي تقول بمسئولية البشر ، وبأنهم محاسبون أمام الله عن أفعالهم .

الاحتجاج الفاشل

١٤ هذه النظرة الآلية للكون والإنسان لم تسلم من الاعتراض والتحدي . فقد أثار الفلاسفة الرومانسيون والمثاليون (من أمثال روسو وكانت وبيرغسون) وعدد أكبر من علماء الدين سلسلة من الاعتراضات ، وأكدوا ليس فقط على محدودية العقل بل أيضاً على دور العاطفة والحدس في المعرفة ، بغية أن يعيدوا للإنسان مركزه المميز في مخطط الكون . وأعربوا عن الازدراء الشديد للتنوير . وقد وصف ووردزورث Wordsworth كتاب فولتير *Candide* بأنه "ذلك النتاج الممل لقلم إنسان ساخر" وكان الرومانسيون يرون أن لفلاسفة التنوير نظرة عامة إلى الحياة تتسم بالآلية وانعدام الشعور وبالتالي فهي غير واقعية ولا إنسانية . لكن جهود الرومانسيين لم تنجح في الوقوف في وجه حركة المد العَلْماني التي كانت تتوطد في العالم الغربي . وفي حين أن مفكري التنوير الأوائل من أمثال ديكارت وسبينوزا ولبنيز (Leibniz) ولوك لم يبالغوا في مذهبهم العقلي ولا في معارضتهم للديانات السماوية، فإن الفلاسفة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أمثال فولتير وهيوم وهولباخ (Holbach) لم يكونوا أكثر تطرفاً فقط، بل كانوا يقفون أيضاً موقفاً معادياً .

١٥ ونتيجة لذلك ، فقد بقيت حركة التنوير ، التي بدأت ببضع مفكرين، تتغلغل في أوساط الأجيال التالية حتى أصبح جزء رئيسي من صفوة المفكرين وجزء غير قليل أيضاً من الجماهير غارقين في أفكار التنوير بشكل شعوري أو لا شعوري . لذا فقد لاحظ إي. اف. شوماخر أن " هذه الأفكار التي انتشرت في القرن التاسع عشر أصبحت متأصلة في عقول الجميع تقريبا في العالم الغربي

اليوم المثقفين وغير المثقفين على حد سواء "[٢٢]. ولاحظ كرين برينتون أيضاً أن "الغربيين ، ولاسيما الأمريكيين ، لا يزالون الأبناء الروحيين للتنوير"[٢٣].

١٦ على أنه بالرغم من شعبية حركة التنوير ، فقد بقي الإيمان بالله وما يثيره من أمل مغروسا في أعماق قلوب الناس وفي مؤسسات المجتمع ، لم يستسلم بسهولة إلى رأي العقلانيين . فقد كان الإلحاد التام في عصر التنوير نادرا مثلما هو نادر اليوم[٢٤]. إلا أن ما حدث هو أن زخم أفكار التنوير قوض دورا لدين بوصفه قوة جماعية في المجتمع . وقد حلت العَلْمانية مكان الدين وجعلت من الدين مسألة فردية. وفقدت القيم الأخلاقية وازعها الجماعي وأصبحت الأحكام القيمية الجماعية أمرا محرما[٢٥]. أما مقررات علم الأخلاق فلم تكن دراستها إلزامية في المعاهد الأكاديمية إلا نادرا ، وبما أنها كانت اختيارية فإنها لم تكن تجذب الطلاب الذين "يفضلون المقررات التي يعتقدون أنها تعود عليهم بمنفعة فورية عندما يخرجون إلى عالم الواقع . أما أخلاقيات الأعمال فإنها لا تنطوي على ما يجذب الطلاب"[٢٦].

---

[٢٢] F. Schumacher, *Small is Beautiful* (1973), p. 81.

[٢٣] Crane Brinton, "Enlightenment", *Encyclopaedia of Philosophy* (1967),vol. 2. p. 523.

ويرى براوز (Prowse) أن "ضعف كنيسة إنجلترا يؤكد على ما يبدو تأكيداً قوياً فكرة "العَلْمانية" التي طرحها علماء الاجتماع في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين".

[٢٤] أوردت مجلة الإيكونوميست أن "أكثر من نصف الأمريكيين قاطبة يقولون إن الدين"بالغ الأهمية في حياتهم" (وكان هذا رأي ثلاثة أرباع الأمريكيين في الخمسينيات): ثلثان منهم ينتمون إلى كنيسة ما وحوالي ٤٠ بالمائة منهم يذهبون إلى الكنيسة بانتظام"(مجلة الإيكونوميست ، ١٦ مايو/ أيار ١٩٨٧ ، صفحة ٢٥) . لكنها تضيف قائلة إن "الولايات المتحدة بلد متدين إلى حد غير اعتيادي" . وقد يكون هذا القول صحيحاً لأن في فرنسا وبريطانيا حوالي ١٢ إلى ١٤ بالمائة فقط يذهبون إلى الكنيسة بانتظام ، في حين أن نسبتهم في النروج والسويد والدنمرك لا تتجاوز حوالي ٥ بالمائة . انظر :

"Man and Religion in Secular Europe" , in *Focus on Christian Muslim Relations*, monthly newsletter issued by The Islamic Foundation, Leicester, UK., 5/1988 , pp. 9-10.

[٢٥] يتجلى هذا في تعليم الأخلاق في المدارس . فمعظم " المدارس ألغت جميع المراجع الدينية من مناهجها وتركت بمجرد حيرة فواحة العبير إزاء المسائل المتعلقة بالأخلاق الأساسية"

"Values in Schools" reproduced from *Washington Post by International Herald Tribune,* 17 March 1987, p. 4.

[٢٦] Sherry Buchanan, "As Ethics Courses Multiply, Prospective Tycoons Shrug", *International Herald Tribune*, 9 July 1987, p. 9, see also "The Business Ethics Debate ", *Newsweek*, 25 May 1987, p. 44.

إضاعة المصفاة الأخلاقية

١٧ .بما أن أهمية الدين الاجتماعية – الاقتصادية تكمن أساساً في المصادقة الجماعية التي يوفرها الدين للقيم الأخلاقية ، مما يضمن قبولها العفوي كأساس للقرارات الاجتماعية –الاقتصادية والسياسية ، فقد كان فقدان السند الديني للقيم مأساة كبيرة . وأصبح المجتمع محروما من **آلية تصفية** متفق عليها اجتماعياً (أي آلية لاصطفاء القيم وتحديد الأولويات تكون مقبولة على الصعيد الاجتماعي) . وصارت آلية التصفية هي المصلحة الذاتية والأسعار والأرباح بوصفها المعايير الإنسانية لتخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق المساواة بين إجمالي العرض والطلب . ومع أن الضمير الفردي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقياً ليعمل بصفة مصفاة أخلاقية على صعيد الفرد ، فانه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي واللازمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية.

١٨ فإذا ما أخذنا بالاعتبار الإحجام عن استخدام المصفاة الأخلاقية التي توفرها الأحكام القيمية المستندة للأخلاق ، وضعف الشعور بالالتزام الاجتماعي الذي يعمقه الدين ، فإنه من المتعذر تحقيق حلم مجتمع ما يكون فيه الناس إخوة يرجعون إلى خالق واحد هو الله ، وحيث لا تستخدم الموارد النادرة لتلبية حاجات الجميع فحسب بل تستخدم أيضاً لإيجاد توزيع عادل للدخل والثروة . وقد خلص توينبي وديورانت بحق ، بعد الدراسة الواسعة للتاريخ ، أنه لا يمكن تحقيق السمو الأخلاقي والتضامن الاجتماعي بدون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدين . ويؤكد توينبي أن " الأديان تميل إلى تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي بدلاً من تقويضه لدى أتباع تلك الأديان " وأن " أخوة البشر تفترض بالأصل أن الخلق عيال الله وهي حقيقة تنطوي على الفكرة المقابلة بأنه إذا ما غفلت الأسرة البشرية عن الله سبحانه فلن تستطيع إيجاد رابطة بديلة بشرية محض تكفي بحد ذاتها للإيلاف (التماسك) بين البشر"[٢٧].

---

[٢٧] Arnold Toynbee, *A Study of History*, abridgement by D.C. Somervelle (1958), vol. 2, p. 380 and vol. 1, pp. 495-6.

ولاحظ المؤلفان ويل وآريل ديورانت (Will and Ariel Durant) أيضاً بقوة أنه " لا يوجد مثال هام في التاريخ ، قبل زمننا ، لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون عون من الدين "[٢٨].

مذهب المنفعة

١٩ في غياب " الضمير الجماعي" للمجتمع الذي ينبثق عن القيم المقترنة بقوة التأييد الأخلاقي ، كيف كان من الممكن تحديد "الصواب" و"الخطأ" ، ما هو مستحسن أو غير مستحسن ، ما هو عدل وما هو ظلم ؟ لقد فشل جيرمي بنتام ، وهو من الملحدين ، في محاولته تقديم أساس فلسفي للجواب عن تلك الأسئلة . وقد جرت محاولات لجعل مذهب اللذة يحل محل القيم الأخلاقية- بافتراض أن ما يسبب اللذة هو "خير" وما يسبب الألم هو "شر" . وهكذا فإن ما هو "خير" أو "شر" أو ما هو "صائب" أو"خاطىء" إنما يتحدد بالاستناد إلى معايير "اللذة" و"الألم" التي يمكن قياسها[٢٩]. وكان يفترض أن مبدأ المنفعة يعوّل عليه كما يعول على الحساب، شريطة إغفال جميع الاعتبارات غير الحسابية . وقد جاء في رسالة وجهها بنتام إلى القس جون فوستر عام ١٧٧٩م أن المنفعة "هي كاهن أو عراف يوفر إذا أستشير على نحو مناسب ، الحل الصحيح الوحيد الذي يمكن توفيره لكل سؤال حول ما هو صواب وما هو خطأ"[٣٠]. فالإنسان الصالح بناء على ذلك هو ذلك الذي يسعى لتحقيق الحد الأقصى لمنفعته ، والمجتمع الصالح هو المجتمع الذي يسعى لتحقيق الحد الأقصى لإجمالي المنفعة كلها. ومن شأن سعي كل فرد لتحقيق لذته أن يؤدي إلى " أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من البشر" لأنه يفترض وجود انسجام تام

---

٢٨ Will and Ariel Durant, *The Lessons of History* (1968), p. 51.

٢٩ George A. Miller, *Psychology: The Science of Mental Life* (1962), pp. 230-1, see also Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (1945), pp. 773-82.

٣٠ Quoted by George Lichtheim, *A Short History of Socialism* (1978),p.20.

بين المصالح العامة والمصالح الخاصة . ويرى بنثام أن بوسع الفرد السعي لتحقيق مصلحته الخاصة ، وأن الحديث عن "حقوق البشر" هو عبارة عن "هراء محض" في منطق بنتام[٣١].

٢٠ لقد بقي مبدأ المنفعة مبهماً وغير عملي لأنه لم يوفر جواباً شافياً عن الأمور التي تؤدي إلى "سعادة" الفرد والمجتمع ، حيث السعادة هي مجرد حالة نفسية ، فمن المتعذر قياس وتجميع سعادة ملايين البشر لأغراض مقارنة المنفعة الإجمالية للسياسات البديلة[٣٢]. بل يتعذر أيضاً التوصل إلى إجماع في الرأي يكون مقبولاً على الصعيد الاجتماعي في الحالات التي تتعارض فيها مصالح المشاركين ، حيث يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة دون أن يهتم أو دون أن يعي ما يكون لأفعاله من أثر على الآخرين ، وفي الحالة التي يكون فيها بوسع ذوي السلطة ترجيح كفة الميزان لما فيه مصلحتهم .وما مبدأ رولز (Rawls) المسمى "حجاب الجهل" (الذي يعبر بموجبه كل مشارك عن تفضيله دون أن يعرف أي شيء عن مركزه الخاص الاجتماعي والاقتصادي ، والقيمة السوقية لموهبته الخاصة، وعن العناصر الأساسية الأخرى التي تلعب دوراً هاماً في عملية اتخاذه للقرار) إلا ضرب من الأماني لا يمكن أن يكون له فائدة عملية في استنباط مبادئ "عادلة" للتنظيم الاجتماعي[٣٣]. لذلك لا يسع المرء إلا أن يخلص إلى أن مذهب المنفعة عاجز عن إيجاد أي نوع من أنواع المعرفة المعيارية بشأن الرفاهية والعدالة. بل لا بد له من أن يثير أسئلة لا حصر لها دون أن يقدم إجابات محددة على الإطلاق . وعلاوة على ذلك فانه حتى لو استطاع مذهب المنفعة بناءَ معرفةٍ معيارية فانه لا يستطيع حفز الأفراد على التقيد بأوامره الاجتماعية . لذلك تصاعدت صيحات الاحتجاج ضد هذا المذهب حتى داخل العالم الغربي مما أدى إلى زوال الوهم المقترن بمفهوم "الموضوعية" في استنباط المبادئ الأخلاقية[٣٤].

---

٣١ Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (1945), p.775.

٣٢ Richard A. Posner, *The Economics of Justice* (1981), p.33.

٣٣ See John Rawls, *A Theory of Justice* (1973); see also Brittan (1985), pp. 25-6.

٣٤ انظر آراء العديد من المتمردين على طغيان العلوم التي لا مبادئ لها في:
Quentin Skinner, ed. *The Return of Grand Theory in Human Sciences* , (1986).

٢١ ومع ذلك فقد كان لمذهب المنفعة تأثير مسيطر على الفلسفة الغربية عبر القرنين الأخيرين[٣٥]، مما كان له أكبر الأثر على طريقة الحياة الغربية، وعبر الغرب على بقية العالم . فقد كان شأنه في ذلك شأن المذاهب الفكرية الأخرى كالبراغماتية (فلسفة الذرائع) التي سارت على خطواته ، يميل إلى تجريد القيم الأخلاقية من طابعها المطلق وجعلها نسبية وذاتية ، ومشروطة بفائدتها وبقيمتها المالية بالنسبة للأفراد . فبوجود هذا الموقف لا يمكن أن يوجد أي التزام بمبادئ محددة وبالتالي أي التزام بقواعد مقبولة للسلوك الأخلاقي ، لأنه قد يكون لمختلف البشر آراء متعارضة بشأن النتيجة أو "القيمة المالية" لمبدأ معين ، ولأن "معظم البشر" كما يسلم بذلك برتراند راسل ، "أكثر اهتماماً برفاهيتهم الخاصة منهم برفاهية بقية البشر"[٣٦].

٢٢ وهكذا فان مذهب المنفعة الذي كان يدعمه المذهب المادي ، قدم المبرر المنطقي للتهافت على الثروة والمتعة الجسدية . فجعل من الاستهلاك الغاية القصوى للحياة الاقتصادية ، والمصدر الأسمى "للسعادة" البنتامية (نسبة إلى الفيلسوف بنتام) والمبرر الأهم لكل جهد وعمل بشري . كما جعل من تحقيق الحد الأقصى من الكسب وإشباع الرغبات ، أسمى الفضائل . وكل ما يفعله الفرد لتحقيق هذه الغاية مبرَر–لأنه يحقق مصلحته الخاصة وبالتالي فانه يحقق في خاتمه المطاف مصلحة الجميع . وقد أسهمت هذه الفلسفة إسهاماً رئيسياً في الانحطاط الأخلاقي الذي كان من الممكن أن يكون أقل درجة بكثير لو أن المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية بقيت تقوم بدور المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي . وقد صرح الكسندر سولجنتسن (Solzhenitsyn) في محاضرته التي ألقاها في جامعة هارفرد عام ١٩٧٨ بما يلي:

---

[٣٥] يرى رولز (Rawls) أنه " خلال الكثير من الفلسفة الأخلاقية الحديثة كانت النظرية المنهجية السائدة هي شكل من أشكال مذهب المنفعة "

(John Rawls, *A Theory of Justice* (1973), p. Vii).

وللإطلاع على تاريخ مذهب المنفعة ، انظر بشكل خاص

H. Sidgwick, *Outlines of the History of Ethics* , (1946).

[٣٦] Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (1945), p.79.

٢٣ "لقد كان يبدو من المستحيل ، قبل مائتي سنة أو حتى قبل خمسين سنة، في أمريكا، إمكان منح الفرد حرية مطلقة دونما غاية ، لمجرد إشباع نزواته . غير أن جميع هذه القيود تلاشت بعد ذلك في كل مكان في الغرب ، وحدث انسلاخ شامل من التراث الأخلاقي للقرون المسيحية وما حوته من ذخائر عظيمة من الرحمة والتضحية"[٣٧] .

فساد الاستراتيجية الرأسمالية

بعض المفاهيم الواهية

٢٤ أدى إدخال هذه الأفكار في الاقتصاد إلى نشوء عدد من المفاهيم التي عملت، بشكل شعوري أو لا شعوري، على تكوين أساس هذا العلم وصياغة استراتيجية الرأسمالية .

قوانين علم الاقتصاد

٢٥ كان أولها الاعتقاد ، المبني على النظرة الآلية للكون ، القائل بأن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عن المعرفة في مجال العلوم الفيزيائية ، وأنه يمكن من حيث المبدأ ، التنبؤ والتحكم بالسلوك البشري كما هو الحال بالنسبة للعالم المادي . وقد أخذ سميث (Smith) عن الفيزياء النيوتونية النظرة التي مفادها أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، شأنها في ذلك شأن الكون المادي ، هي جمال ونظام وانسجام لا مثيل له وأن " المجتمع البشري يبدو، حين نتأمله من إحدى الزوايا المجردة والفلسفية ، مثل آلة ضخمة تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفاً من الآثار المحببة إلى النفس"[٣٨]. ومنذ ذلك الحين وعلماء الاقتصاد " واقعون تحت التأثير القوي لصورة مهيبة لقوانين الفيزياء كما أنهم

---

٣٧ Alexander Solzhenitsyn, *A World Split Apart* (1987), p. 49.

٣٨ W. Schneider, *Adam Smith's Moral and Polit* (1948), p. 52; see also Piero V. Mini, *Philosophy and Economics: The Origins and Development of Economic Theory* (1974). P.76.

يساقون أحياناً وراء الأمل في وجود مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية تماثل في قوتها قوانين نيوتن"[٣٩].

الإنسان الاقتصادي الرشيد (العقلاني)

٢٦ وكان ثاني هذه المفاهيم مفهوم " الإنسان الاقتصادي " الرشيد ، الذي أصبح محور علم الاقتصاد الحديث . وكانت المصلحة الذاتية تعتبر المنبع الذي تصدر عنه أفعاله . كما كان سلوكه كله مطابقاً لما دعاه جيفونز(Jevons) "آلية المنفعة والمصلحة الذاتية"[٤٠]. و" مسئوليته الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه"[٤١] كما قال فريدمان (Friedman) . فقد سوّت النظرية المحضة بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية . بل إنّ أدجورث (Edgeworth) أعلن بفخار: " إنّ المبدأ الأول لعلم الاقتصاد وهو أنّ كل عامل لا تحركه إلا المصلحة الذاتية"[٤٢]. وقد قامت جميع النماذج الاقتصادية الحديثة تقريباً على هذا المبدأ .

٢٧ غير إنّ السعي المحموم وراء المصلحة الذاتية اقترن بوصمة اجتماعية ودينية. وكان لابد من إزالة هذه الوصمة حتى يمكن لمذهب السوق الحرة إنّ يحظى بالقبول الاجتماعي وحتى ينظر إليه المجتمع المسيحي ، الذي لم يمتْ فيه بعدُ الضمير الفردي والاجتماعي ، نظرة جدية . ولكن كيف السبيل إلى إزالة هذه الوصمة ؟ لقد تم ذلك بإظهارها بمثابة قوة بنّاءه تعمل لمصلحة الرفاهية الجماعية. وأُضفي على دور المصلحة الذاتية غير المقيدة أهمية تعادل في المجتمع

---

٣٩ Frank Hahn and Martin Holli (eds), *Philosophy and EconomicTheory* (1979), p. 13.

٤٠ W. S. Jevons, *The Theory of Political Economy*, reprint of the 1871 edition (1965).

٤١ See Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (1972), p. 133.

٤٢ F. Y. Edgeworth, *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Science*(1881), p. 16.

البشري دور قوة الجاذبية في الطبيعة . فكما إنّ الجاذبية تولد حركة منسقة بين الكواكب، فكذلك الحال بالنسبة للمصلحة الذاتية التي تعمل على تنظيم حركات البشر في المجتمع تنظيماً بنّاءً[٤٣] . وكان آدم سميث يقول إنه إذا ما سعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته الخاصة فإن من شأن " اليد الخفية " لقوى السوق إنّ تعمل ، من خلال الضبط الذي تولده المنافسة ، على تعزيز مصلحة المجتمع كله ، مما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والخير العام[٤٤].لذا فان المصلحة الخاصة غير المقيدة سوف تخدم أهداف المجتمع . لقد كان أكبر إسهام قدمه آدم سميث للفكر الاقتصادي هو القدسية التي أحاط بها المصلحة الخاصة، مبعداً بذلك الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد ، وموجهاً بدلاً من ذلك الأنظار إلى النتائج " غير المقصودة" ، أي للنتيجة الاجتماعية النهائية لأفعالهم .

٢٨ لا يعارض معظم الباحثين التزام النظرية الاقتصادية البحتة بالافتراض بأن السلوك الاقتصادي هو سلوك رشيد بوجه العموم ، ولم يترك ذلك بينهم كثيراً من اختلاف الرأي حول مكونات هذا الرشد (العقلانية) . فقد اعتبرت المصلحة الخاصة المادية والاتساق الداخلي (عدم التناقض) أنهما المعياران الوحيدان للرشد . أما المصلحة الخاصة فقد فُهمت على أنها حيازة الثروة بلا حدود وأقصى إشباع للرغبات . ثم صار معيار عدم التناقض نفسه ينظر إليه أيضاً من زاوية المصلحة الخاصة . ولم يفسح أي مجال لقيم الفرد وأهدافه في الحياة والتزاماته الاجتماعية وغير ذلك من الدوافع غير المادية. وبما أنه يتعذر

---

[٤٣] Milton L. Myers, *The Soul of Modern Economic Man: Ideas of Self Interest, Thomas Hobbes to Adam Smith* (1983), p. 2.

[٤٤] Adam Smith, "Invisible Hand", in L. S. Stepelevich, ed,. *The Capitalist Reader* (1977), p. 20 See also, Wilhelm Roepke, "Ordered Anarchy " , ibid., p. 32.

القياس الكمي لهذه العوامل غير المادية ، فإنهـا لم تجـد مكانـاً مناسـباً في نظريـة المعرفة الرأسمالية وعلم الاقتصاد الكلاسيكي .

المذهب الوضعي

٢٩ وتمثل المفهوم الثالث بمظلة القدسية التي أسبغت على " علـم الاقتصـاد الوضعي " الـذي كـان يعتـبر ، بـالتعريف ، "مسـتقلاً عـن أي موقـف أخلاقـي خاص أو أية أحكام قيمية"[٤٥]. بناءً على ذلك أصبحت الأحكام القيمية منبوذة وابتعد علم الاقتصاد عن علم الأخـلاق . وسـار عامـة الاقتصـاديين علـى هـذا المنهج بكل وداعة . وأصبحت " **أمثلية باريتو**" المقترنة بالكفاءة الاقتصادية هـي المفهوم المفضل في بحوث اقتصادات المصلحة الاجتماعية (اقتصادات الرفاهية). فإذا كان مليون من البشر يشعرون أنهم في وضع أفضل ولكن فرداً واحداً كان يشعر أنه في وضع أسوأ نتيجة لسياسة مقترحـة ، فعندئـذ كـان عـالم الاقتصـاد مضطراً للتوقف عن إصدار حكم قيمي حول ما إذا كان الأخذ بتلـك السياسـة مستصوباً أم غير مستصوب . وكما قـال هـارفي ليبنشـتاين "مـا لم يكـن هنـاك إجماع في الرأي [بين الناس على سياسة اقتصاديـة معينـة] فـإن الاقتصـاديين لا يستطيعون القول بأنه قد حصل تحسن في المصلحة في الحالات الـتي يشـعر فيهـا بعض الناس أنهم قد أصبحـوا [نتيجـة سياسـة معينـة] في وضـع أفضـل ويشـعر البعض الآخر أنهم قـد صـاروا في وضـع أسـوأ"[٤٦]. وبمعنـى آخـر فـإن "أمثليـة

---

[٤٥] See Milton Friedman, "The Methodology of Positive Economics" in F. Hahn and M. Hollis, *Philosophy and Economic Theory* (1979),p.19.

[٤٦] Harvey Leibenstein, "Notes on welfare Economics and the Theory of Democracy", *Economic Journal* , June 1962 , pp. 299-317, cited by Mini (1974) , pp, 136-7.

ومن المناسب هنا أن نقتبس رأي جون رولز القائل بأنه ينبغي أن لا يعمل المرء فقط من أجل زيادة السـعادة العامـة إذا كـان في ذلك إتعاس أي أحد

(John Rawls, "Justice as Fairness", *Philosophical Review*, vol. 67/1958, pp. 164-94).

باريتو" تمنح سلطة النقض (الفيتو) لأي شخص يناهض التغيير . وقد أدى ذلك إلى ما يشبه الشلل في صياغة السياسات، "إلى عدم الحركة، إلى عدم الاختيار ، إلى الحركة دون وجهة"، ولاسيما في مجتمعات التعددية التي تحاول فيها كل فئة خدمة مصلحتها الخاصة[٤٧].

قانون ساي Say's Law

٣٠ وتمثل المفهوم الرابع بقانون ساي الذي كان نتيجة هامة لتطبيق قوانين الفيزياء النيوتونية على علم الاقتصاد ، من حيث التأكيد على أنّ الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن الكون ، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه . فمن شأن الإنتاج أنّ يوجد الطلب الخاص عليه ، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة . وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سوف يصحح تلقائياً . "فالقوانين الاقتصادية " قوانين قوية ولا تطيق التدخل . ولا تستطيع الحكومة إنّ تفعل معها أي شيء ولذلك يتعين عليها إنّ تمتنع عن التدخل . فمن شأن قوى السوق نفسها إنّ توجد "النظام" و"الانسجام" و"الكفاءة" و"العدالة" ، وأي جهد تبذله الحكومة للتدخل في السوق التي تقوم بالتكيف التلقائي لا يمكن إلا إنّ يؤدي إلى حالات من التشويه وعدم الكفاءة . وهكذا فقد أدى المفهوم الآلي للكون والإنسان إلى نشوء إيمان أعمى بكفاءة قوى السوق .

لقد سمى تشارلز شولتز (Charles Schultz) " أمثلية باريتو " مبدأ " عدم القيام بأذى مباشر" – أي أنه يجب الا تودي أعمال الحكومة أبداً إلى الأضرار المباشر بأي أحد. وهو يقول إن هذا المبدأ سبب رئيسي يجعل الإصلاحات الاقتصادية المعقولة نادرة الحدوث في الساحة السياسية.

انظر:

Charles Schultz, *The Public Use of Private Purpose*(1957),Chapter 4.

[٤٧] Robert A. Solo, "Values and Judgements in the Discourse of the Sciences", in Robert Solo and Charles Anderson, eds., *Value Judgement and Income Distribution* (1981), p. 38. See also Amartya Sen, *On Ethics and Economics* (1987), p. 32.

٣١ لقد قامت القدسية التي أحيطت بها المصلحة الخاصة وعلم الاقتصاد الوضعي بدور هام في تقويض الالتزام الأخلاقي العريق بالعدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والثروة . وحررت الاقتصاديين من أي شعور بالالتزام الاجتماعي أو الأخلاقي وبرأت ساحتهم من اللوم على حالات القصور والظلم المقترنة بالنظام . وأصبحت مهمتهم القيام بأعمال الوصف والتحليل ، لا إصدار الأحكام الأخلاقية أو الاهتمام بالمجتمع . وهكذا فقد أصبح مما "يجافي الروح العلمي" القول بوجه العموم إنّ دولارا إضافياً يناله رجل فقير جائع من شأنه أن يمنحه شعوراً بالرضا أكثر من دولار يناله المليونير العادي ، على أساس أنّ مثل هذا القول يحتاج إلى "مقارنة المنافع ما بين الأشخاص" ولكن مثل هذه المقارنات لا تخضع للقياس ، لأن من المتعذر الدخول إلى عقل الفرد وتسجيل ما فيه من تخيلات وصور أو قياس الاستجابات النفسية النوعية التي تحدث فيه[٤٨]. ولعل هذا التقويض للالتزام بالعدالة الاجتماعية – الاقتصادية هو الذي مكن توماس مالتوس (١٧٦٦ – ١٨٣٤) ، الاقتصادي الإنجليزي ، من أن يستجمع ما يكفي من الشجاعة ليؤكد في مجتمع مسيحي أن "الإنسان الذي يولد في عالم مملوك من قبل ، إذا كان لا يستطيع الحصول على ثروة من أبويه اللذين له عليهما حق عادل ، وإذا كان المجتمع لا يريد العمل الذي يقوم به ، فانه ليس لهذا الإنسان أن يطالب بحق الحصول على أدنى قدر من الطعام ، بل لا ينبغي له أن يكون حيث هو . ففي الوليمة العظيمة للطبيعة لا يوجد له مكان شاغر. فتأمره الطبيعة بالانصراف ، ثم تنفذ أوامرها على وجه السرعة"[٤٩].

٣٢ بعد أن دخلت الداروينية الاجتماعية الاقتصاد من هذا الطريق ، فإنها تغاضت عن الفقر والبطالة بأن قدمت ضرباً جديداً من الرشد لم يزعج نفسه بالاعتبارات الأخلاقية أو باعتبارات العدالة، وسمح للأغنياء بإسكات شعورهم

---

٤٨ Solo (1981), p. 32.

٤٩ T. Malthus, *An Essay on the Principle of Population* (2nd ed.1803), p. 531.

بالذنب[٥٠]. فكان الفقراء والعاطلون عن العمل يتهمون بالكسل والخمول والتبذير أو الافتقار إلى روح المبادرة والمغامرة – وتلك الخصائص لا يمكن التغلب عليها إلا بمهماز الحاجة أو عقوبة البؤس . أما التلاعب بما تصدره السوق الحرة من حكم ، من خلال الإحسان إليهم بما لا يستحقونه ، فمن شأنه أن يخرب الآلية الوحيدة المتاحة لجعل الثواب متناسباً مع الأهلية ، ومن شأنه أن يعاقب الناس المنتجين والجسورين حقاً ، من أجل تقديم العون إلى الكسالى . وتكون النتيجة التي لا مفر منها انخفاض الإنتاجية والنقص الذي يحل بالجميع . وإذا فشلت أقيسَة الاقتصاديين المنطقية في إيضاح الفكرة وإبقائها ، فقد كان يلجأ إلى سلطة رجال الدين ليبينوا أن الفقر ضرب من العقاب على الأعمال الشريرة ، والثروة هي مكافأة على الفضيلة . وهكذا بدت القضية جلية واضحة بما لا يدع أي مجال للشك–على الأقل بالنسبة للتجار والمنتجين الأثرياء–وهي أنه يجب أن يترك الفقراء لدور الإحسان الخاصة إن لم يتركوا لشأنهم . وقد تم التعبير عن هذه الأفكار بدرجات متفاوتة من الفصاحة من جانب عدد كبير من الكتاب اعتباراً من دانيال ديفو Daniel Defoe (١٧٠٤) وبرنارد ماندفيل Bernard Mandeville (١٧١٤) وآرثور يونغ Arthur Young (١٧٧١) مروراً بهربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٥٠) وديسي Dicey (١٩٠٥)حتى كالفن كوليدج Calvin Coolidge[٥١].

٣٣ وهكذا أصبحت الرأسمالية نظاماً أعطى أكبر القيم للحرية غير المقيدة لتمكين الفرد من السعي لتحقيق مصلحته الخاصة وزيادة ثروته وإشباع رغباته إلى أقصى الحدود . وبما أن "قوانين" اقتصاد السوق ، شأنها شأن قوانين الفيزياء، صحيحة صحة موضوعية ، فانه لا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها

---

٥٠. Lichtheim, (1978), pp. 17-18. رأى هوفشتادتر أن " البقاء للأقوى " قد ترسخ في العقل الأمريكي (Richard Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought* (revised edition , 1962), pp. 200-4).

٥١ See Harry K. Girvetz, "Welfare State", *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (1968), vol. 16, pp. 513-14.

بالاستناد إلى حرمان أو بؤس أولئك الذين خُلّفوا في الصراع من أجل البقاء. وقد تضمنت تعاليم الداروينية أن المنافسة غير المقيدة بين الأفراد في سوق حرة هي أفضل ضمان للرفاهية العامة ، فهي تحصر المصلحة الخاصة ضمن حدود ، وتقلل التكاليف والأسعار إلى الحد الأدنى، وتضمن بذلك الحد الأقصى من الكفاءة والصحة للنظام. فلا حاجة للأحكام القيمية أو للتدخل الحكومي . ولا يمكن بلوغ الحد الأمثل للرفاهية وحماية مصلحة الأمة حماية كافية إلا إذا امتنعت الدولة عن التدخل وإذا ترك المقاول حراً للسعي وراء أهدافه الاقتصادية . فكل إنسان يعرف مصلحته حق المعرفة وإذا ما ترك وشأنه فانه لن يتمكن من تحسين نفسه فحسب بل سيتمكن في خاتمة المطاف من تحسين الآخرين أيضاً .

الثمار الحامضة

٣٤ لا شك أن نظام السوق أدى إلى فترة طويلة من الازدهار في الاقتصادات الغربية ذات التوجه السوقي . فقد تحققت بوجه العموم معدلات نمو مرتفعة وحدث توسع ضخم في الثروة. ومع الانتصار الذي حققته السوق ، توقف النظام الاقتصادي عن التدخل في العلاقات الاجتماعية ، وأصبح المجتمع ، كما قال بولاني، في حكم "الملحق التابع للسوق"[٥٢]. بيد أن هذا الازدهار الذي لم يسبق له مثيل ، لم يسفر عن إزالة الفقر أو تلبية حاجات جميع الأفراد . بل إن حالات عدم المساواة في الدخل والثروة قد ازدادت في واقع الأمر . كما حدث قدر كبير من عدم الاستقرار الاقتصادي . إن الكفاءة والعدالة على حد سواء بقيتا بعيدتي المنال رغم التنمية السريعة والنمو الضخم في الثروة .

٣٥ ولقد جاءت العواقب العملية منفرة للشعور الفطري بالعدالة لدى النفس البشرية . لذا فإن المفاهيم الأساسية للرأسمالية لم تفلت من النقد في الماضي وفي الحاضر . فقد سخر كثير من الأدباء من مذهب الحرية الاقتصادية (سياسة عدم التدخل) Laissez-Faire وتأكيده على المصلحة الخاصة ، ومن هؤلاء الساخرين توماس كارلايل (Thomas Carlyle) في كتابه "Past and Present " (الماضي والحاضر ، ١٨٤٣) وراسكين (Ruskin) في كتابه "Unto This

---

٥٢ Karl Polanyi, *The Great Transformation* (1944), p. 57.

"*Last*" (١٨٦٢) وتشارلز ديكنز (Charles Dickens) في كتابه "*Hard Times*" (الأوقات الصعبة ، ١٨٥٤-١٨٥٥) في إنجلترا،وهنري جورج (Henry George) في كتابه "*Progress and Poverty*" (التقدم والفقر،١٨٧٩) في أمريكا . ونعت توماس كارلايل (Thomas Carlyle) علم الاقتصاد بأنه "علم متوحش" ورفض الفكرة القائلة أن المصالح الطليقة وغير المقيدة تعمل بانسجام وتعزز الرفاهية العامة[٥٣]. واستنكر هنري جورج التناقض الناجم بين الثروة والفقر وكتب يقول : " طالما أن زيادة الثروة الناجمة عن التقدم في العصر الحديث إنما تذهب لتكوين ثروات كبيرة ولزيادة الترف ولزيادة حدة التناقض بين المالكين والمعوزين ، فإن التقدم لا يمكن حقيقياً ولا يمكن أن يكون دائماً "[٥٤].

٣٦ غير أن تلك الانتقادات الصادرة عن كتّاب ذائعي الصيت في زمانهم لم تتمكن من تغيير مدّ الفكر الاقتصادي . فقد خلّفهم الرَكْب وإن كانوا رموزاً شامخة لكنها مع ذلك مجرد رموز "تاريخية"[٥٥]. وثمة نقاد عديدون للرأسمالية في العصر الحديث يبدون حسرتهم على ثمارها الحامضة . وقد لخص هايمان مينسكي (Hyman Minsky) آراءهم تلخيصاً قاسياً حين قال : " إن المجتمعات الرأسمالية مجتمعات ظالمة وغير كفؤة (اقتصادياً)"[٥٦].

٣٧ إن السبب الذي يكمن وراء فشل الرأسمالية في تحقيق الأهداف التي يرغبها المجتمع يعود إلى التناقض بين أهداف المجتمع ونظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة واستراتيجيتها . فالأهداف كانت إنسانية وتقوم على أساس أخلاقي ، في حين أن النظرة العامة للحياة والاستراتيجية قامتا على الداروينية الاجتماعية. وكان الانسجام المزعوم بين المصالح الخاصة والمصالح العامة يستند إلى افتراضات عن

---

٥٣ See Elizabeth Jay and Richard Jay, *Critics of Capitalism: Victorian Reactions to Political Economy* (1986).

٥٤ Henry George, *Progress and Poverty* (1955), p.10.

٥٥ Jay and Jay (1986), pp. 15-16

٥٦ Hyman Minsky, *Stabilising an Unstable Economy* (1986), pp.56.

الشروط الخلفية كانت غير صحيحة وغير واقعية لدرجة أنها لم تكن لتتحقق أبداً . وبما أن هذه الشروط الخلفية (= الضمنيّة) لم توضَح بجلاء في الأدبيات الاقتصادية فليس هنالك عادة من يدرك كيف أن غيابها لا بد أن يحبط تحقيق كل من "الكفاءة" و"العدالة" في تخصيص الموارد النادرة، إذا عرّفناهما بالاستناد إلى أهداف المجتمع الإنسانية لا على أساس الداروينية الاجتماعية .

التخصيص "غير الكفء"

ماذا ننتج

٣٨ إن الدعوى بأن نظام السوق يؤدي إلى الاستعمال " الكفء" للموارد النادرة صحيح ولكن من زاوية **الداروينية الاجتماعية فقط** . فهو يؤدي بالفعل إلى إنتاج تلك التشكيلة من السلع والخدمات المنسجمة مع أذواق المستهلكين "الراشدين"- أي المستهلكين الذين يسعون إلى تحقيق مصلحتهم الخاصة في مجتمع خال من القيم. لكن هذه التشكيلة لا يمكن أن تكون منسجمة مع اقتصاد يقوم على إشباع الحاجات ، ما لم تصح افتراضات معينة عن الشروط الخلفية للاقتصاد ، وهيهات أن تصح تلك الافتراضات المخالفة للواقع .

الافتراضات غير الواقعية

الأذواق الفردية تعكس الأولويات الاجتماعية

٣٩ يفترض ، أولاً ، أن المستهلك المستقل ، حتى في معزل عن الأحكام القيمية الجماعية ، يقصر طلباته للموارد النادرة على تلبية حاجاته فقط ، بحيث أنه لا يوجد تناقض بين أذواق المستهلكين "الراشدين" والأولويات الاجتماعية في استعمال الموارد . وقد تبين أن هذا الافتراض غير صحيح لثلاثة أسباب على الأقل.

٤٠ (١) لا يوجد سبب ، عند غياب القيم الأخلاقية ، يدعو " المستهلك الراشد" إلى كبح مطالبه طالما أنه يملك القدرة على الشراء . ومن المعقول عندئذٍ

توقع أنه سيشتري كل ما ينسجم مع ذوقه بصرف النظر عما قد يكون لذلك من أثر على توافر الموارد اللازمة لتلبية حاجات الفقراء . وإذا ما أخذنا بالاعتبار النظرة الداروينية الاجتماعية التي تلقنها هذا المستهلك في مجتمع علماني ، فإنه لن يشعر بتأنيب الضمير إزاء عدم تمكن الفقراء من إشباع حاجاتهم . وهو لن يلقي باللوم على طلباته المسرفة بأنها هي السبب في عدم تلبية حاجات الفقراء ، بل سوف يعزو بؤسهم إلى كسلهم وعدم كفاءتهم .

(٢) يتعذر التمييز بين "الحاجة" و"الرغبة" أو بين ما هو "ضروري" و"غير ضروري" بدون مصفاة أخلاقية مقبولة على الصعيد الاجتماعي ولكنها محتقرة في عرف نظرية المعرفة الرأسمالية . ففي غياب مثل تلك القيم ، وغياب دور الدولة المتمم لتحديد ما يسع وما لا يسع المجتمع فعله في إطار موارده وفي ضوء هدف تلبية حاجات الجميع ، فإنه لا يوجد آلية يمكن بواسطتها للشخص الثري أن يعرف، حتى لو كان مهتما بذلك، ما إذا كان سعيه لتحقيق أقصى قدر من إشباع الرغبات سيحرم الآخرين من السلع التي تشبع الحاجات .

٤١ (٣) إن المنتجين ، في سعيهم لتحقيق الحد الأقصى من الربح ، يشنّون على المستهلك المستقل سلسلة من حملات ترويج مبيعاتهم عبر البريد ووسائط الأعلام . فهم يضربون على أوتار الغرور لدى المستهلك وعلى أوتار الشهوة الجنسية والحسد، إما بشكل مكشوف أو بشكل خفي. فهم يجعلونه يعتقد أن شعوره بتحقيق الذات والاحترام الاجتماعي يتوقف على كثرة مشترياته وقيمة هذه المشتريات . وهكذا فإن أحكامه تصبح مشوهة ، ولاسيما إذا كان لديه المال الذي يشتري به ، وإذا كان غير ملتزم بأية معايير أخلاقية متصلة بالاستهلاك[٥٧]. وهكذا تتولد طائفة واسعة من الرغبات التي لا مبرر لها ، من خلال منافسة لا نهاية لها للحصول على رموز الجاه . ويؤكد غالبريث

---

[٥٧] لقد قام فانس باكارد (Vance Packard) بشرح هذه الظاهرة على الصعيد الشعبي في سلسلة من الكتب، أشهرها (المُقنِعون الخفيون) *The Hidden Persuaders* (1957).

وهي عرض لخدع ماديسون أفنيو (موطن شركات الدعاية) . فتصبح القرارات أقل منطقية مما يجب أن تكون عليه . انظر أيضاً Charles Lindholm, *Politics and Markets* , p.79.

(Galbraith) أن "جميع أشكال إقناع المستهلكين تؤكد أن استهلاك السلع هو أكبر مصدر للسرور وأعلى مقياس للإنجاز البشري"[٥٨]. وهذا يؤدي إلى قدر هائل من الإنتاج "المسرف". لذا فإنه من المكر التحدث عن استقلال المستهلك حين يكون المستهلك محروماً من الاختيار الرشيد الحر. فقد جُعلت رغباته لا نهائية بالمقارنة مع الحاجات البشرية "الحقيقية" التي يزداد تراجعها دائماً إلى المقام الثانوي[٥٩]. وفي حين أن هذا يساعد المنتجين في تحقيق الحد الأقصى من الربح ، فإنه يضغط ضغطاً شديداً على الموارد النادرة ويحد من قدرة المجتمع على إشباع الحاجات . ومما يزيد تفاقم هذا السباق في مجال الاستهلاك التفاخري ، التوسع البالغ للنظام المصرفي في إقراض المستهلكين . وكما قال دانيال بيل : (Daniel Bell)"في حين كان على المرء فيما مضى أن يدخر لكي يشتري، ... فإنه بوجود بطاقات الائتمان يستطيع إطلاق العنان للإشباع الفوري لرغباته–خلق رغبات جديدة وطرق جديدة لإشباع تلك الرغبات"[٦٠]. ولكن حتى بدون تلبية جميع الحاجات ، فقد أدت هذه العملية إلى العجز في الميزانيات وإلى التوسع النقدي والتضخم واختلال توازن موازين المدفوعات وديون خارجية مرهقة . وقد وجه عدد من الباحثين انتقاداتهم إلى هذه العملية التي تعمق الحسد والغيرة في المجتمع . على أنه مهما كان هذا النقد جديراً بالثناء فمن غير المحتمل أن يكون مجدياً في غياب مصفاة أخلاقية لا تتيحها إلا القيم الجماعية المتفق عليها ، فضلاً عن نظام للحوافز تضمنه المسئولية الأخلاقية، وإصلاح شامل للأنظمة الاقتصادية والمالية.

---

[٥٨] John K. Galbraith, *The New Industrial State* (1972), p. 153; see also, Edward S. Greenberg "The Corporate State", in Edward S. Greenberg and Richard Young, *American Politics Reconsidered* (1973), p. 61.

[٥٩] يستخدم الاقتصاديون عدداً من التعابير لوصف هذه الظاهرة. ومن بينها the"bandwagon" effect (أثر الإنضمام إلى عربة أصحاب الحظ الأوفر في الفوز)، the 'snob' effect (أثر المتبجحين) و'he 'Veblen effect (أثر فبلين) للإطلاع على تعاريف نموذجية لهذه التعابير ، أنظر:
Harvey Leibenstein , *Beyond Economic Man* (1976), pp.51-2.

[٦٠] Daniel Bell,*The Cultural Contradictions of Capitalism* (1976), p21.

التوزيع المتساوي

٤٢ ثانياً ، من المفترض أنه يوجد توزيع متساو أو منصف للدخل والثروة في الاقتصاد . إلا أنه بالنظر لغياب المصفاة الأخلاقية والسعي العشوائي لإشباع الرغبات ، فإنه لن يكون لكل فرد نفس الوزن في التأثير على عملية صنع القرار الخاص بالسوق ، إلا بوجود توزيع متساو للدخل والثروة . ولكن الدخل غير موزع توزيعاً متساوياً ، بل إن من المستحيل تحقيق ذلك ، بالنظر لحالات عدم التساوي الحادة في الثروة الموروثة ، وبعدم التكافؤ في الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والتعليم ، والفروق في المواهب وقدرة الاحتمال الجسدية والخلفية الأسرية والطموح الشخصي . إن حالات عدم المساواة السائدة تسمح لأصحاب الشرائح العليا من الدخل أن يحصلوا على حصة من الدخل القومي والائتمان المالي أكبر بكثير من نسبتهم العددية ، وأن يحولوا الموارد الوطنية النادرة ،بقدر ما "لأصواتهم" من وزن مالي ، إلى منتجات أقل أهمية على الصعيد الاجتماعي[٦١]. وبالنظر لثروتهم الشخصية الضخمة ، فإن آلية الأسعار لا تؤثر تأثيراً كبيراً على طلبهم لرموز الجاه والاستهلاك المسرف . فنظام الأسعار بحد ذاته غير معني أيضاً بعدد الأصوات التي يملكها الفرد ولا بكيفية استعمالها: بل هو معنيٌّ بإجمالي الأصوات المؤيدة لأية سلعة أو خدمة معينة . لذا فإن تشكيلة السلع والخدمات التي يولدها نظام السوق في مجتمع علماني لا يمكن أن تكون متطابقة مع رغبات الغالبية العظمى للمستهلكين. وهكذا لكي تتمكن الرأسمالية من تنفيذ تخصيص للموارد مرغوب على الصعيد الاجتماعي، فإنها تحمّل آلية الأسعار من الأعباء أكثر من طاقتها. والنتيجة، كما بين تاوني (Tawney) بحق ، هي أن "جزءاً من السلع التي تنتج كل سنة، والتي تسمى ثروة هي ، إذا تحرينا الدقة ، هدر ، لأنها تتكون من اشياء تحتسب جزءاً من دخل الأمة ما كان ينبغي إنتاجها حتى تكون اشياء أُخرى قد أنتجت بوفرة

---

[٦١] يشير المؤلف بكلمة "اصواتهم" هنا إلى تشبيه تمثيلي شائع عند الاقتصاديين مفاده أن السلع التي "ينتخبها" نظام السوق للإنتاج ، هي تلك التي تنال أعلى "الاصوات"، أي أعلى مقادير من النقود التي ينفقها الناس على السلع . فالغني عنده "اصوات" كثيرة ، ومن لا نقود عنده لا صوت له (المراجع).

كافية، أو أنه ما كان ينبغي إنتاجها على الإطلاق"[٦٢]. وبنتيجة ذلك فإن الناتج الإجمالي القومي ، وهو إجمالي القيمة النقدية وليس القيمة الاقتصادية المتأصلة لما تم إنتاجه، يرتفع ، دون أن يزيد بالضرورة من رَغَد البشر. وهكذا فإن الناتج الإجمالي القومي مقياس مختل للرغد الحقيقي لجميع البشر في بلد من البلدان .

الأسعار تعكس إلحاح الرغبات

٤٣ ثالثاً ، يفترض أن إلحاح الرغبات يمكن مقارنته بين مختلف المستهلكين باستعمال الأسعار ، لأن كل وحدة من وحدات النقد تشبه "ورقة اقتراع" . فرغبة اثنين من الأفراد في إنفاق مبلغ متساو من المال يفترض أنها تدل على رغبات متساوية في درجة إلحاحها . لكن هذه المقولة لا يمكن التسليم بها. فمع أن إلحاح الحاجة إلى الحليب متساوية عند الأطفال ، فقراء كانوا أو أغنياء ، فإن مقدار أوراق الاقتراع (الأصوات) من النقود التي يمكن لأسرة فقيرة أن تدلي بها من أجل الحليب لا يضارع مقدار الأصوات التي بوسع أسرة غنية أن تدلي بها من أجل رموز الجاه . لذا فإن "نظام الاقتراع" عن طريق "الأصوات" المتمثلة بالنقود يؤدي إلى إنتاج كمية من الحليب أدنى من الحد الأمثل بسبب تحويل الموارد نحو إنتاج رموز الجاه . لذا فقد أشار آرثر أوكون (Arthur Okun) بحق ، إلى أن الأسواق " تمنح مكافآت تسمح لكبار الفائزين بإطعام الحيوانات التي يربّونها بأفضل مما يستطيع الخاسرون إطعام أطفالهم"[٦٣]. والنتيجة هي أن ذلك يؤدي بصورة عرضية أيضاً إلى ارتفاع نسبي في سعر الحليب يضر بالأسر الفقيرة وإلى انخفاض نسبي في سعر رموز الجاه يفيد الأسر الغنية[٦٤].

---

٦٢ Tawney, *The Acquisitive Society* (1948), p. 12.

٦٣ Arthur Okun, *Equality and Efficiency: The Big Trade-off* (1975), p.11.

٦٤ مما لا شك فيه أن يوجد "فائض" في إنتاج الحليب في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية لكن هذا "الفائض" يعود إلى الأسعار المرتفعة التي تدفع إلى المنتجين نتيجة الإعانات التي أصبحت عبئاً على الخزانة العامة . فالذين يجنون فوائد هذه الإعانات

المنافسة الكاملة

٤٤ رابعاً ، يفترض أن السوق تعمل في ظروف من المنافسة الكاملة ، التي يقال أنها تسود إذا ما وُجد : مشترون عديدون وبائعون عديدون مع غياب عوائق الدخول ، وتوافر معلومات تامة عن الحاضر والمستقبل لكن هذه الشروط لا تتوافر في أي مكان. فقد ظلت سوق المنافسة الكاملة حلماً لم يتحقق ولعلها ستبقى كذلك ، لاسيما وأن الرأسمالية تميل إلى تعزيز الأعمال الكبيرة وتركيز الثروة والسلطة (مما سترد مناقشته لاحقاً) . فالنقائص التي لا حصر لها في السوق تحبط كفاءة قوى السوق وتؤدي إلى انحرافات عن التسعير التنافسي المثالي (الذي تتساوي فيه الأسعار مع تكاليف الإنتاج الحدية)، مما يؤدي إلى أسعار لا تعكس التكاليف أو المنافع الحقيقة . وتصبح أسعار بعض السلع أو الخدمات بعيدة عن تكاليف الفرص البديلة ، ويصبح ما يحصل عليه أصحاب الموارد الاقتصادية من ثمن لمواردهم أكثر أو أقل بكثير من مساهمة تلك الموارد في الناتج الحقيقي. وعلاوة على ذلك ، ففي مجتمع تسوده النزعة الفردية، ومعظم العاملين في السوق فيه "رجال اقتصاديون" ليس لهم من دافع سوى المصلحة الخاصة ، وأفقهم الزمني قصير الأمد ، ومنظورهم الاجتماعي ضيق ومحدود ، فمثل هؤلاء لا يهتمون بالتكاليف طويلة الأجل فضلاً عن التكاليف والمنافع الاجتماعية بل يميلون إلى تجاهلها في حسابهم ، رغم أهمية هذه التكاليف والمنافع البالغة من وجهة نظر استمرار الرفاهية الاجتماعية. وما يزعم عن اتجاهات نظام الأسعار لتصحيح نفسه.وأنه يميل إلى تقليص التفاوت بين المصالح الخاصة والمصالح الاجتماعية ، يحتاج عادةً إلى مدة طويلة جداً من الزمن بحيث لا يكون للاعتقاد بهذا الميل للتصحيح الذاتي أي معنى.

تشويه الأولويات

٤٥ بما أنه "من غير المحتمل أن توجد في عالم الواقع أية سوق يتحقق فيها ولو بدرجة تقريبية جميع الشروط الخلفية" ، فإنه يوجد تشويه بالغ في التعبير عن

هم المنتجون لا المستهلكون . ولو أنها تذهب إلى المستهلكين من خلال سعرتوازني أدنى لزال "الفائض" واستفاد المستهلكون أيضاً .

الأولويات في السوق[٦٥]. وبما أن الأولويات " المرغوبة اجتماعياً " لا يعبر عنها ولا يمكن أن يعبر عنها في السوق ، فإنه يوجد ، إلى جانب حالات التفاوت الكبيرة في الدخل والثروة ، وفي غياب القيم المتفق عليها ، اتجاه متأصل من جانب قوى السوق لأن تؤدي إلى استخدام "غير كفء" و"غير عادل" للموارد. فحتى الحاجات الأساسية للفقراء لا تلبى في حين يتمكن الأغنياء من تحويل موارد نادرة لإشباع حتى الرغبات السانحة من خلال ما يتمتعون به من قوة شرائية ضخمة. فلا عجب أن يقول ساموليسون (Samwelson) إن "المنافسة الكاملة وسياسة عدم التدخل يمكن أن تؤدي إلى مُقعدين يتضورون من الجوع، إلى أطفال يعانون من سوء التغذية يشبون لينجبوا أطفالاً يعانون من سوء التغذية ، إلى تخليد منحنيات لورنز (Lorenz) البيانية التي تدل على حالة تفاوت كبير في الدخل والثروة لأجيال أو للأبد " . ومضى يقول إنه "لم يكن لآدم سميث ... الحق في التأكيد على وجود يد خفية تعمل بنجاح على توجيه الأفراد ، الذين يسعون سعياً أنانياً لتحقيق مصالحهم الخاصة ، بحيث يعملون على خدمة "المصلحة العامة" .... لم يبرهن سميث على أي شيء من هذا القبيل لا هو ولا غيره من الاقتصاديين منذ عام ١٧٧٦ "[٦٦]. ويقول غالبريث في كتابه "المجتمع المترف"(The Affluent Society) أن النمط السائد لتخصيص الموارد في الولايات المتحدة منحاز لإشباع الرغبات الاستهلاكية المفتعلة بحيث تهمل الحاجات الأساسية إهمالاً فادحاً . ومن بين هذه الحاجات التعليم والسكن والرعاية الطبية والمرافق العامة وهي حاجات أساسية لرفاهية الفرد والمجتمع وللتقدم في المستقبل[٦٧].

٤٦ فهل من الممكن عمل أي شيء لجعل الأصوات التي يجري الإدلاء بها في السوق تعكس الأولويات الاجتماعية ؟ لا يملك علم الاقتصاد التقليدي بفلسفته النفعية إجابة عن هذا السؤال ، تستوي في ذلك مدرسة الداروينية الاجتماعية

---

٦٥ Brittan (1985), p.17.

٦٦ Paul A. Samuelson, *Economics* (1980), p. 591.

٦٧ John K. Galbraith, *The Affluent Society* (1958), see also Girvetz," Welfare State", pp. 519-20.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا الكتاب

إن الصحوة الإسلامية في جميع بلدان العالم الإسلامي تقريباً قد ولدت الحاجة إلى تقديم صورة واضحة ومتكاملة لبرنامج إسلامي يحقق الحياة الطيبة التي يريدها الإسلام للناس، ويتصدى أيضاً للمشكلات التي تواجه البشر اليوم في المجال الاقتصادي. والحاجة ماسّة إلى استراتيجية تضبط، في حدود معقولة، اختلالات التوازن الكلي والخارجي، التي تعاني منها غالبية بلدان العالم الآن، وتيسّر في الوقت نفسه تحقيق التشغيل الكامل، وإزالة الفقر، وتلبية الحاجات، وتخفيف التفاوت في الدخل والثروة. فهل تستطيع البلدان الإسلامية صياغة مثل هذه الاستراتيجية في إطار النظرة العلمانية للحياة التي تعتمدها الرأسمالية والاشتراكية ومذهب دولة الرفاهية؟ هل في الإسلام ما يساعد تلك الدول على تحقيق تلك الأهداف؟ وإن كان الجواب بالإيجاب، فما هي منظومة السياسات التي تتضمنها تعاليم الإسلام لتحقيق هذا الغرض؟ هذا الكتاب يسعى للإجابة عن هذه الأسئلة وما يتصل بها.

مقتطفات من تعليقات بعض الاقتصاديين على الكتاب قبيل إصدار طبعته الانجليزية

بروفسور كينث بولدنغ (Prof. Kenneth E. Boulding)، أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة كولورادو بولدر الولايات المتحدة: "هذا عمل ممتاز... وفصوله عن مزايا وعيوب الرأسمالية والشيوعية ودولة الرفاهية هي تحليل بديع ... مع فهم عميق جداً، وأسلوب واضح. يكتب بروح إنساني عميق الاهتمام بمصلحة الجنس البشري. وسيجد المهتمون بالمسألة الأخلاقية للمجتمع في تحليله قيمة كبيرة ..."

البروفسور رودني ولسون (Prof. Rodney Wilson)، جامعة درم - بريطانيا: "هذه دراسة علمية مدعومة بالبحث الجيد، وذات نوعية عالية، كما هو منتظر من مثل مؤلفها الاقتصادي المسلم المميز .... لا ريب أن هذا العمل هو مساهمة بارزة في أدبيات علم الاقتصاد الإسلامي".

البروفسور فرانك فوجل (Prof. Frank E. Vogel)، كلية الحقوق/ جامعة هارفارد: "هذا الكتاب محاولة تثير الإعجاب للتقدم في المجال الحقيقي للاقتصاد الإسلامي.. وتجاوز مرحلة إرساء القواعد - مجال فرز وتحديد الأهداف العليا الاقتصادية الإسلامية من حيث صلتها بالعصر وبالمفاهيم المنافسة الغربية المعاصرة".

البروفسور فولكر نينهاوس (Prof. Volker Nienhaus)، جامعة بوخوم - المانيا: ".. عمل ممتاز، أرجو أن يُقرأ ليس فقط في العالم الإسلامي بل من قبل الزملاء في الغرب".